

اختبار تأثير النسب المالية والعوامل الاقتصادية على القيمة

السوقية للبنوك التجارية الأردنية

Testing the Effect of Financial Ratios and Economic

Factors on the Market Value in the Jordanian

Commercial Banks

إعداد الطالب

باسم زياد يوسف عواودة

إشراف

الأستاذ الدكتور قحطان عبد سعيد السامرائي

قدمت هذه الرسالة كجزءٍ من متطلبات نيل درجة الماجستير في التمويل

قسم التمويل

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

٢٠١٥



جامعة عمان العربية
AMMAN ARAB UNIVERSITY

نموذج (9)

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

تفويض

نحن الموقعون أدناه، نتعهد بمنح جامعة عمان العربية حرية التصرف في نشر محتوى الرسالة الجامعية، بحيث تعود حقوق الملكية الفكرية لرسالة الماجستير الى الجامعة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالملكية الفكرية وبراءة الاختراع.

المشرف الرئيس (ثلاثة مقاطع)	المشرف المشارك (إن وجد) (ثلاثة مقاطع)	الطالب (ثلاثة مقاطع)
..... قطان عبد السيد السامرائي ب.م. زياد بوجنا كواوي
التوقيع: التاريخ: 17/3/2015	التوقيع: التاريخ:	التوقيع: التاريخ: 16 mar. 2015

شارع الأردن - موبص - هاتف 0040 8054 7862+ - ص.ب 2234 عمان 11953 - الأردن
Jordan Street - Mubia - Telephone +962 7 8054 0040 - P.O.Box 2234 Amman 11953 - Jordan
Email: aaugs@aaau.edu.jo / Web: www.aaau.edu.jo

الاهداء

إلى من يسعد قلبي بلقياها ... إلى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار

أمي

إلى رمز الرجولة والتضحية ... إلى من دفعني إلى العلم وبه أزداد افتخاراً

أبي

إلى من هم أقرب إليّ من روعي ... إلى من شاركني حزن الأم وبهم أستمد عزتي وإصراري

إخوتي

إلى من أنسوني في دراستي وشاركوني همومي ... تذكراً وتقديراً

أصدقائي

إلى هذه الصرح العلمي الفتي والجبار

جامعة عمان العربية

الشكر والتقدير

أشكر الله مولاي وخالقي الذي من علي بإتمام هذا العمل المتواضع مع رجائي أن يتقبله مني ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

انطلاقاً من قوله تعالى: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه" ومن قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، وإيماناً بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فإنني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة وأخص بالذكر أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور قحطان السامرائي - حفظه الله - على قبوله الإشراف على هذا البحث ومتابعته له منذ الخطوات الأولى وعلى ما منحنى من صدر واسع ونصح وإرشاد ساعد على إخراج هذا العمل بهذه الصورة. أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالعرفان والتقدير لجامعة عمان العربية التي شقت طريقاً صعباً حتى وصلت إلى هذه المكانة العالية بين أصرحة العلم العالمية رئاسة وعمادة وأساتذة وإداريين.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لأفراد عائلتي جميعاً على تشجيعهم ومساعدتهم لي حتى أتممت رسالتي هذه.

المحتويات

أ.....	التفويض
ب.....	قرار لجنة المناقشة
ت.....	الإهداء
ث.....	الشكر والتقدير
ج.....	المحتويات
خ.....	قائمة الجداول
د.....	قائمة الأشكال
ذ.....	قائمة الملاحق
ر.....	قائمة الرموز والمصطلحات
ز.....	الملخص باللغة العربية
ش.....	الملخص باللغة الانجليزية
١.....	الفصل الأول
١.....	الإطار العام للدراسة
٢.....	١-١ المقدمة
٣.....	٢-١ مشكلة الدراسة وعناصرها
٦.....	٣-١ فرضيات الدراسة
٧.....	٤-١ أنموذج الدراسة
٨.....	٥-١ التعريفات الإجرائية
١٠.....	٦-١ أهمية الدراسة
١١.....	٧-١ حدود الدراسة
١٢.....	٨-١ الدراسات السابقة
٢١.....	ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية
٢٨.....	ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
٢٩.....	الفصل الثاني
٢٩.....	الإطار النظري
٣٠.....	المبحث الأول: الأداء المصرفي
٣٧.....	المبحث الثاني: التحليل المالي، أهميته وأدواته
٥٠.....	المبحث الثالث: القيمة السوقية والعوامل المؤثرة فيها

٥٤ الفصل الثالث
٥٤ الطريقة والإجراءات
٥٥ ١-٣ منهجية الدراسة
٥٥ ٢-٣ مجتمع وعينة الدراسة
٥٥ ٣-٣ مصادر جمع المعلومات
٥٦ ٤-٣ الأساليب الاحصائية
٥٦ ٥-٣ وصف متغيرات الدراسة
٦٠ ٦-٣ اختبار ملائمة النموذج
٦٣ ٧-٣ اختبار الفرضيات
٧٤ ٨-٣ النتائج
٧٥ ٩-٣ مناقشة النتائج
٧٨ ١٠-٣ التوصيات
٧٩ كشف المراجع
٧٩ أولاً: المراجع باللغة العربية
٨٨ ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية
٩٢ الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (١)	الإحصاء الوصفي للقيم السوقية للبنوك التجارية الأردنية للفترة (٢٠٠١-٢٠١٣)	5٥
جدول (٢)	الإحصاء الوصفي للنسب المالية في البنوك التجارية الأردنية للفترة (٢٠٠١-٢٠١٣)	5٥
جدول (٣)	الإحصاء الوصفي للمتغيرات الاقتصادية للفترة (٢٠٠١-٢٠١٣)	57
جدول (٤)	نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة	59
جدول (٥)	مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة	59
جدول (٦)	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	61
جدول (٧)	نتائج اختبار أثر نسبة المديونية على القيمة السوقية	62
جدول (٨)	نتائج اختبار أثر نسبة صافي هوامش الفائدة / إجمالي الأصول على القيمة السوقية	63
جدول (٩)	نتائج اختبار أثر نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول على القيمة السوقية	64
جدول (١٠)	نتائج اختبار أثر نسبة الودائع / إجمالي الأصول على القيمة السوقية	65
جدول (١١)	نتائج اختبار أثر الناتج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية	66
جدول (١٢)	نتائج اختبار أثر معدل التضخم على القيمة السوقية	68
جدول (١٣)	نتائج اختبار أثر النسب المالية والمتغيرات الاقتصادية مجتمعة على القيمة السوقية	69

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
٧	أنموذج الدراسة	الشكل (١)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
88	المصارف التجارية الأردنية (عينة الدراسة)	الملحق (١)
89	النسب المالية للبنوك عينة الدراسة	الملحق (٥)

قائمة الرموز والمصطلحات

الرمز	المصطلح بالانجليزي	المصطلح بالعربي
MV	Market Value	القيمة السوقية
Q	Tobin's Q	نسبة توبين
DR	Debt Ratio	نسبة المديونية
NIM	Net Interest Margin	صوافي هوامش الفائدة
TA	Total Assets	إجمالي الموجودات
LA	Liquid Assets	الموجودات السائلة
Deposit	Deposit	الودائع
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
INF	inflation Rate	معدل التضخم

المخلص باللغة العربية

اختبار تأثير النسب المالية والعوامل الاقتصادية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية

إعداد

باسم زياد يوسف عواودة

إشراف

الدكتور قحطان السامرائي

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير النسب المالية والعوامل الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي وهي دراسة تطبيقية تعتمد على النسب المالية والمتغيرات الاقتصادية لاختبار وقياس أثر النسب المالية والمتغيرات الاقتصادية على القيمة السوقية، وذلك لدراسة الأثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام البيانات المالية لجميع المصارف التجارية الأردنية والبالغ عددها ثلاثة عشر مصرفاً للفترة من 2001-2013. وتمت معالجة البيانات باستخدام تحليل الإنحدار البسيط والمتعدد لاختبار أثر المتغير المستقل على المتغير التابع من خلال استخدام برمجية SPSS.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنسب المالية (المديونية، صافي هامش الفائدة، الأصول السائلة، الإيداع) على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما توصلت كذلك إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم) على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على توليد الإيرادات من خلال عملية الاقراض أكثر من النشاطات الأخرى كالعمولات والاعتمادات المستندية، وذلك لزيادة الثقة بقدرة البنك على توليد الإيراد من خلال نشاطه الأساسي، وزيادة التركيز على الاستثمار بالأصول السائلة التي يمتلكها البنك، لتقليل تكلفة الفرصة البديلة وزيادة حجم الاستثمارات وتعزيز المركز المالي للبنك. كما أوصت بزيادة اهتمام البنوك بتشغيل الموارد المالية المتاحة لها عن طريق الودائع، وتوسيع دائرة الإقراض لاستغلال الودائع المتوفرة لدى البنك دون زيادة المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض إليها عن طريق تخصيص سياسة اقراض من أموال الودائع تضمن الحد الأدنى من هذه المخاطر. وكذلك استغلال الفرص الاستثمارية التي يعتمدها البنك، واستحداث خدمات مصرفية جديدة تزيد من الحصة السوقية للبنك خصوصا في فترات ازدهار الاقتصاد.

Abstract

Testing the Effect of Financial Ratios and Economic Factors on the Market Value in the Jordanian Commercial Banks

Prepared by:

Basem Ziad Yousef Awawdeh

Supervised by:

Kahtan Al- Samarraï

This study aimed to test the effect of financial ratios and economic factors on the financial performance of the Jordanian commercial banks, the study's analytical approach adopted an empirical study based on financial ratios and economic variables to test and measure the impact of financial ratios and economic variables on the market value, and to study the impact between the independent and dependent variables. To achieve the objective of the study we used the financial statements for all Jordanian commercial banks which are thirteen banks, for the period from 2001-2013, and has data processing using simple and multiple regression analysis to test the effect of the independent variable on the dependent variable through the use of SPSS software.

The study found a number of results, including: the presence of the impact of statistically significant financial ratios (debt, net interest margin, liquid assets, deposits) on the market value of Jordanian commercial banks at the significant level of ($\alpha \leq 0.05$), as well the existence of a significant effect of statistical economic factors (GDP and the inflation rate) on the market value of Jordanian commercial banks at the significant level of ($\alpha \leq 0.05$).

The study recommended the need to focus on generating revenue through the lending process more than other activities, Kalamolat and documentary credits, in order to increase confidence in the ability of the bank to generate revenue through the primary activity, and an increased focus on investment of liquid assets held by the bank, to reduce the opportunity cost and increase the volume of investments and strengthen the financial position of the bank. It also recommended an increase of banks' interest in running its available financial resources through deposits, and expand the lending department to exploit the available deposits at the bank without increasing credit risks that it may be exposed to through the allocation of lending policy of the deposit funds to ensure the minimum of these risks, as well as to exploit investment opportunities adopted by the bank, and the introduction of new banking services to increase the market share of the bank, especially in periods of a boom in the economy.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة

يعتبر القطاع المصرفي في أي دولة ركيزة أساسية من ركائز النظام الاقتصادي والمالي، نظراً لما لهذا القطاع من تأثير كبير على عملية التنمية الشاملة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل وظيفة البنوك التقليدية بحشد المدخرات وتجميعها ليتم إعادة توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية أو على شكل استثمارات مباشرة في رؤوس أموال الشركات. وبالتالي نجد أن البنوك تشكل حلقة وصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بمعنى أن دور البنوك لا يقتصر على ما تقوم به من أعمال مصرفية، بل إلى جانب ذلك فهي تعتبر أداة رئيسة من أدوات التنمية الاقتصادية.

وتحرص إدارة البنوك التجارية على اختيار الأنظمة الفعالة والتي تهدف إلى تحليل وتقييم الأداء المالي لها، على الأخص تقييم ربحيتها وزيادة قيمتها السوقية والتي تعد من أهم الأهداف التي تسعى لها البنوك. وتساعد عملية التقييم في اختيار أفضل القرارات المالية والإدارية والاستثمارية المتاحة، بالاستناد إلى وضع البنك والظروف المحيطة به، ويتطلب ذلك من المدراء التأكد من أن النظام المصرفي مؤهل لتطوير وتلبية الأهداف الاستثمارية المصرفية والأهداف المالية التي يتم التخطيط لها.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة باختبار تأثير النسب المالية للبنك وكذلك العوامل الاقتصادية على قيمته السوقية. ويعتبر نموذج توبين Q (Tobin's q) أحد النماذج الاقتصادية التي تستهدف تقييم البنوك. وقد تم اقتراح هذا النموذج من قبل توبين في عام ١٩٦٨. ويتم التعبير عن هذا النموذج من خلال نسبة القيمة السوقية لأسهم البنوك بالإضافة إلى القيمة الدفترية لديونها إلى القيمة الدفترية لأصولها. وعادة ما تكون هذه النسبة أكثر من واحد، وكلما كانت قيمتها أكبر

كلما دل ذلك على وضع مالي أفضل، وربحية أعلى، وبالعكس انخفاض هذه النسبة يدل على تراجع الاداء المالي وانخفاض الربحية (Harney & Tower, 2003, 3).

وهناك العديد من العوامل الهامة التي تؤثر على نسبة توبين Q (Tobin's Q) والقيمة السوقية، منها النسب المالية للبنوك، والعوامل الاقتصادية، وفرصة النمو، ومستوى المنافسة، وقوة البنك في حفاظه على حصته في السوق. وتتفاوت قيمة نسبة توبين Q بين البنوك؛ والسبب في هذا التفاوت يعود إلى تفاوت قدرة البنوك على تطوير النقدية من أنشطة الاستثمار والتشغيل، بمعنى أن كل بنك يمتلك قدرة على تحقيق الربحية وتشغيل الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية والتمويلية تختلف عن قدرة البنوك الأخرى.

٢-١ مشكلة الدراسة وعناصرها

تعتبر القيمة السوقية المقياس الأكثر شيوعاً لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية لكونها تمثل قيمة السهم في السوق، حيث يستطيع المستثمر معرفة قيمة السهم السوقية من خلال وسائل الاعلام والاتصال المتوفرة، كالصحف اليومية ونشرات السوق المالي والمواقع الالكترونية وغيرها، ولهذا تعتبر القيمة السوقية أهم القيم من وجهة نظر المستثمر. كما أنها تعكس بصفة عامة القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية، وتتحدد بالعوامل الاقتصادية المحيطة.

هذا وتتأثر القيمة السوقية بمعدلات الأرباح التي تقوم الشركة بتوزيعها على أسهم رأس المال وبمدى دوريتها وانتظامها، وكلما كانت هذه المعدلات منتظمة ومرتفعة زادت القيمة السوقية للسهم. بالإضافة إلى اختلاف القيمة السوقية بسبب التغير في القيمة الدفترية للشركة، ومستوى الثقة في قدرة الشركة على توليد القيمة في المستقبل.

وتتبلور مشكلة الدراسة في قدرة النسب المالية على تفسير التغير في القيمة السوقية للبنوك، ولهذا يمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنسب المالية والعوامل الاقتصادية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية؟

ويتفرع عنه السؤالان التاليان:

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنسب المالية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية؟

ومن هذا السؤال تتفرع مجموعة التساؤلات التالية:

١- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية؟

٢- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة (صافي هوامش الفائدة / إجمالي الموجودات) على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية؟

٣- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة (الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات) على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية؟

٤- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة (الإيداع / مجموع الموجودات) على القيمة السوقية

للبنوك التجارية الأردنية؟

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على القيمة السوقية

للبنوك التجارية الأردنية؟

١- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنتائج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية للبنوك

التجارية الأردنية؟

٢- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على القيمة السوقية للبنوك التجارية

الأردنية؟

٣-١ فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية العدمية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنسب

المالية والعوامل الاقتصادية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

وتتفرع منها الفرضيتان التاليتان:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنسب المالية على القيمة

السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة المديونية على

القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة (صافي هوامش

الفائدة / إجمالي الموجودات) على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلاله ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة (الموجودات

السائلة/ إجمالي الموجودات) على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

H01-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة (الإيداع / مجموع

الموجودات) على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل الاقتصادية على

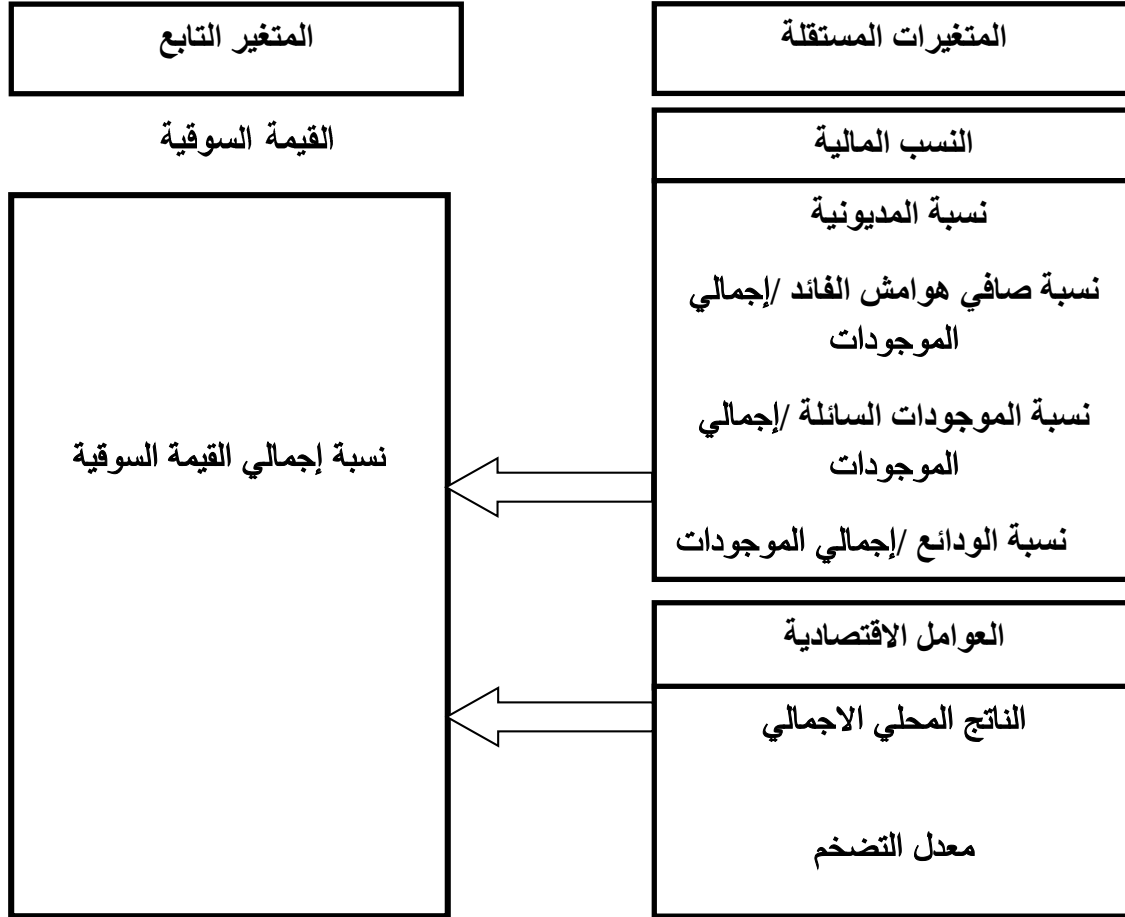
القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

H02-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنتاج المحلي الإجمالي

على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

H02-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

١-٤ نموذج الدراسة



شكل رقم (١)

نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Frederick 2014), (AlKhatib 2012) و(الشواورة والخطيب ٢٠٠٩)

١-٥ التعريفات الإجرائية

١- القيمة السوقية (Market Value): وهي القيمة الإجمالية لأسهم الشركة في فترة زمنية

معينة وتختلف القيمة في السوق من فترة زمنية إلى أخرى تبعاً للقيمة الدفترية، مستوى

الأرباح، التوقعات الاقتصادية، ومستوى الثقة في القدرة على توليد القيمة في المستقبل

ويتم قياسها من خلال نسبة توبين **Q (Tobin's Q)** التي تم ابتكارها من قبل جيمس

توبين (James Tobin) الذي افترض أن القيمة السوقية المجمع لجميع البنوك في سوق

الأوراق المالية يجب أن تكون مساوية تقريباً إلى تكاليف الاستعاضة عنهم. ويتم احتساب

هذه النسبة من خلال المعادلة التالية (Harney & Tower, 2003, 3):

إجمالي القيمة السوقية للبنك / إجمالي قيمة الأصول.

٢- نسبة المديونية (Debt Ratio): وهي نسبة تعبر عن المخاطر المالية الخاصة بالبنك،

وتقيس حجم تمويل الأصول بالاعتماد على الديون، ويتم احتسابها هذه النسبة من خلال

المعادلة الآتية (الجعافرة، ٢٠١٢، ٣٥):

إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

٣- [صافي هوامش الفائدة / إجمالي الموجودات] (Net Interest Margin / Total Assets)

وهي نسبة تعبر عن قدرة البنك وكفاءته في تحقيق الأرباح بالاعتماد على

هامش سعر الفائدة، وتركز هذه النسبة على الأرباح المتحققة من الفوائد على الموجودات

(Gibson, 2004)

٤- الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات (Liquid Assets / Total Assets):

ويتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية (صباح، ٢٠٠٨، ٣٨):

(النقد + الأرصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية / إجمالي الموجودات).

٥- الودائع / إجمالي الموجودات (Deposit / Total Assets): وهي نسبة تقيس كمية

الودائع التي تحتفظ بها البنوك مقارنة مع حجم موجوداتها. حيث تعتبر ودائع البنوك هي

المصادر الرئيسية للأموال التي يمكن أن تستثمر لتوليد الدخل (العلي، ٢٠١٢، ٣٩٨).

٦- الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product): وهو القيمة السوقية لمختلف

السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما يحسب

على أساس سنوي. ويتساوى الناتج المحلي الإجمالي مع الإنفاق الإجمالي والذي يساوي

مجموع كل من الاستهلاك الخاص، والاستهلاك العام، والإنفاق الحكومي، والإنفاق

الاستثماري، وصافي الصادرات في دولة معينة (المزروع، ٢٠١٢، ٦٢٦).

٧- معدل التضخم (inflation Rate): ويقاس هذا المتغير نسبة الزيادة الإجمالية في مؤشر

أسعار المستهلك (Consumer Price Index (CPI)) لجميع السلع والخدمات. ويؤثر

التضخم على القيمة الحقيقية للتكاليف والإيرادات. ويعبر عن هذا المتغير عادة من خلال

الرقم القياسي لأسعار المستهلك و من خلال المعادلة التالية (King & Levin، ١٩٩٣).

(الرقم القياسي لأسعار المستهلك)

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مؤشر اسعار المستهلك (في السنة الحالية)} - \text{مؤشر أسعار المستهلك (السنة في السابقة)}}{\text{مؤشر اسعار المستهلك (السنة في السابقة)}}$$

٦-١ أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية النظرية:

تسعى هذه الدراسة للمساهمة في المحاولات النظرية الهادفة إلى تقييم أداء البنوك التجارية في بورصة عمان ومدى إسهامها في الاقتصاد المحلي، من خلال كونها من الدراسات القليلة (حسب علم الباحث) التي تجمع بين العوامل المالية والعوامل الاقتصادية وبالتالي فهي تلم بمختلف العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية والتي يعبر عنها من خلال نسبة توبن Q.

ثانياً: الأهمية العملية:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال أهمية قطاع البنوك والذي يعد من أهم القطاعات المالية في بورصة عمان حيث يساهم هذا القطاع في الاقتصاد المحلي للأردن من خلال أنشطته الاستثمارية والائتمانية ومعرفة تأثير أهم النسب والمتغيرات الاقتصادية والكلية التي تزيد من القيمة السوقية لأسهم البنك وبالتالي التأثير على مؤشر بورصة عمان إيجاباً.

٧-١ حدود الدراسة

الحدود المكانية: سيتم تطبيق الدراسة على البنوك التجارية الأردنية عدا البنوك الإسلامية.

الحدود الزمنية: ستغطي هذه الدراسة الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣).

الحدود العلمية: سيتم الاعتماد على عدد من النسب المالية، وهي: نسبة المديونية، ونسبة صافي

هوامش الفائدة / إجمالي الموجودات، ونسبة الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات، ونسبة

الودائع / إجمالي الموجودات. كما سيتم الاعتماد على عدد من العوامل الاقتصادية، وهي: الناتج

المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف. وتأثر ذلك على القيمة السوقية للبنوك التجارية

الأردنية من خلال استخدام نموذج (توبن q).

٨-١ الدراسات السابقة

ستتناول هذه الفقرة عرضاً للدراسات العربية والدراسات الأجنبية ذات الصلة بموضوع

الدراسة، وقد تم عرضها وفقاً للتسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

أولاً: الدراسات باللغة العربية

خريوش وصيام، (٢٠٠٢)، "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن: دراسة

ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن

خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٠). تمثل مجتمع الدراسة بجميع البنوك التجارية الأردنية والمدرجة

في بورصة عمان خلال عام ٢٠٠٠، حيث تم استبعاد بعضها لعدم توفر معلومات كافية بحيث تم

اعتماد ١٢ بنكاً تجارياً ليمثل مجتمع الدراسة النهائي. أما عن منهجية الدراسة فقد تم بناء نموذج

الانحدار الخطي المتعدد يربط بين متغيرات الدراسة، بحيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي

SPSS وتحليل البيانات من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية منها تحليل الانحدار

المتدرج، واختبار التباين الأحادي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين ربحية

البنوك التجارية الأردنية والعوامل التالية: حقوق الملكية، ونسبة المديونية، والفوائض النقدية،

والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان، ووجود علاقة ارتباط سالبة بين حجم الأصول

وربحية البنوك التجارية الأردنية. وقد أوصت الدراسة بالعمل على دراسة نسبة المديونية وعناصر

حقوق الملكية بصورة تفصيلية بما يضمن الاستفادة منها كعناصر مرجحة لزيادة الربحية،

بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالدعاية والإعلان واختيار الوسائل التي من شأنها زيادة ثقة الجمهور

بالبنوك. وقد تمت الاستفادة من دراسة خريوش وصيام (٢٠٠٢) في التعرف على العوامل المؤثرة

على ربحية البنوك التجارية الأردنية كحقوق الملكية ونسبة المديونية والتي تعتبر من أهم من العوامل التي تحقق الربحية للبنوك.

الرشدان، (٢٠٠٢)، "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية: دراسة مقارنة لمصارف مختارة (١٩٨٥ - ١٩٩٩)"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه المحددات المختلفة على ربحية المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٩). تمثلت عينة الدراسة بثلاثة مصارف تجارية وهي: البنك العربي، وبنك الأردن، والبنك الأردني الكويتي، بحيث تم دراسة مصادر أموال هذه المصارف وتطورها والعوامل المؤثرة عليها وكيفية توزيع تلك الموارد على الاستخدامات المختلفة، بالإضافة إلى دراسة إجراءات السياسة النقدية لدى البنك المركزي الأردني ومعرفة تأثيرها على حجم الودائع وتركيباتها لدى المصارف التجارية الأردنية. وقد تم التعبير عن ربحية المصرف بنسبة العائد على الموجودات كمتغير تابع، ومجموعة من البيانات المالية كمحددات لربحية المصارف التجارية الأردنية والتي تمثل العوامل المستقلة، ومنها نسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، ومخاطر سعر الفائدة. أشارت نتائج الدراسة إلى أن أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف كان ضعيفا جدا بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، كما وأشارت النتائج أن للسياسة النقدية وحالة الركود الاقتصادي بالإضافة للسياسة الائتمانية المتحفظة التي تتبعها المصارف التجارية الأردنية دور كبير في انخفاض توظيفات تلك المصارف. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف التجارية الأردنية بالعمل على تنويع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر، وأن تعمل على تخفيض الفوائد الدائنة والتخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها. وقد تم الاستفادة من المعلومات التي قدمتها دراسة الرشدان (٢٠٠٢) حول أثر المحددات

المختلفة على ربحية المصارف التجارية الأردنية كمصادر الأموال وكيفية توزيعها على الاستخدامات المختلفة مما يكون له أثر على قيمتها السوقية.

أبو زعيتر، (٢٠٠٦)، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين: ١٩٩٧-٢٠٠٤"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٤)، بالإضافة إلى التنبؤ بربحية المصارف التجارية من خلال العوامل المؤثرة عليها باستخدام النموذج المستنتج من الدراسة. تمثلت عينة الدراسة بسبع مصارف تجارية عاملة في فلسطين، منها أربعة مصارف وطنية، وثلاثة مصارف أجنبية، أما عن منهجية الدراسة فقد تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد يربط بين متغيرات الدراسة، بحيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وتحليل البيانات من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية منها تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، وأساليب الإحصاء الوصفي الأخرى، مثل: المتوسط الحسابي؛ والوسيط؛ والانحراف المعياري؛ والتشتت؛ ومعامل الاختلاف. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائياً بين كل من (صافي الفوائد، حقوق الملكية، عدد الموظفين، عدد الفروع) من جهة وربحية المصارف التجارية مقياساً (بمعدل العائد على الموجودات "ROA" ومعدل العائد على حقوق الملكية "ROE") من جهة أخرى. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائياً بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقياسه بمعدل العائد على الموجودات "ROA". وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة حجم الرافعة المالية إلى أقصى حد ممكن وذلك لأنه كلما زادت نسبة المديونية "الرافعة المالية" أدى ذلك إلى زيادة الربحية شريطة وجود قدرة للمصرف على توظيف هذه الأموال بمعدلات

فائدة أكبر من تلك التي يدفعها للمودعين. وقد تمت الاستفادة من دراسة أبو زعيتر (٢٠٠٦) في الإشارة إلى العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية مثل ROA، ROE والتي تعتبر من أهم مؤشرات الأداء المالي لأي بنك تجاري.

عثمان، (٢٠٠٨)، "أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان ومدى إدراك البنوك التجارية لمخاطر المحفظة الائتمانية على قيمة البنوك التجارية الأردنية، ولتقدير قيمة البنك فقد تم الاعتماد على معادلة Tobin's Q. وتكونت عينة الدراسة من (١١) مصرفاً تجارياً أردنياً خلال الفترة من عام ٢٠٠١ ولغاية عام ٢٠٠٦. وللإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم تصميم إستبانه وتوزيعها على عينة الدراسة، واختبار الفرضيات اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتحليل النسب المالية المستندة إلى القوائم المالية لهذه البنوك. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب بين قيمة البنك ومخفضات مخاطر الائتمان، كما توصلت الدراسة إلى أهمية المحافظة على المحفظة الائتمانية والتقليل من مخاطرها للمحافظة على قيمة البنك. وأوصت الدراسة بضرورة استخدام المصارف التجارية الأردنية لتقنيات تخفيف مخاطر الائتمان للحد من مخاطر المحفظة والتعثرات الائتمانية، وذلك لضمان عائد مقبول للمالكين وحملة الأسهم. وأضافت دراسة عثمان (٢٠٠٨) إلى الدراسة الحالية معلومات قيمة حول نتائج استخدام معادلة Tobin's Q في تقدير قيمة البنوك التجارية الأردنية.

الشواورة والخطيب، (٢٠٠٩)، "أثر الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المقيدة في بورصة عمان على الأسعار السوقية للأسهم العادية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المقيدة في بورصة عمان على الأسعار السوقية للأسهم العادية لعام ٢٠٠٦. تكونت عينة الدراسة من (٨٧) شركة من أصل (١٤٤) شركة مدرجة في بورصة عمان، تمثل الأداء المالي بمجموعة من النسب المالية وعددها (٢٠) نسبة موزعة ما بين نسب الربحية، ونسب السيولة، ونسب الرفع المالي، ونسب التشغيل، ونسب أخرى، والتي عبرت عن المتغيرات المستقلة، أما المتغير التابع فقد تم التعبير عنه من خلال الأسعار السوقية للأسهم العادية، وقد تم بناء نموذج للانحدار الخطي المتعدد وتحليل البيانات من خلال تحليل الانحدار في البرنامج الإحصائي SPSS. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية بين (١٦) متغير مستقل والأسعار السوقية للأسهم العادية، ووجود علاقة ارتباط سلبية بين (٤) متغيرات مستقلة والأسعار السوقية للأسهم العادية. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على نشر القوائم المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية بهدف إتاحة استخراج النسب المالية، كما وأوصت الدراسة بضرورة مطالبة الشركات المدرجة بضرورة الالتزام بإعداد ونشر القوائم المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية. وقد قدمت دراسة الشواورة والخطيب (٢٠٠٩) للدراسة الحالية معلومات حول أثر نسب الربحية والسيولة والرفع المالي على الأسعار السوقية للأسهم العادية للشركات المساهمة، كما وقد تم الاستفادة منها في بناء الأنموذج المعتمد في الدراسة.

البراجنة، (٢٠٠٩)، "اختبار العلاقة بين توزيع الأرباح وكل من القيمة السوقية والدفترية للأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التوزيعات على القيمة السوقية والقيمة الدفترية للأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية ومدى استجابة وتأثر كل من القيمة الدفترية والسوقية للأسهم بقيمة الأرباح المعلن عن توزيعها. تكون مجتمع الدراسة من الشركات العاملة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعددها (٣٥) شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والتي يتم تداول (٣٤) شركة منها والتي تمثل عينة الدراسة. وتمثل تلك الشركات ٥ قطاعات، وهي: (الاستثمار، والصناعة، والخدمات، والتأمين، والبنوك). وقد اعتمد الباحث على القوائم المالية للشركات العاملة في سوق فلسطين للأوراق المالية المفصح عنها رسمياً منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٨ والتي تحدد مقدار الأرباح الموزعة سنوياً. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من معدل توزيع الأرباح وصافي التدفقات النقدية وكمية الأسهم المتداولة وبين القيمة السوقية للأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة الوعي الاستثماري لدى المستثمرين وعقد ندوات ومؤتمرات حول السوق والشركات العاملة بداخله، والعمل على زيادة التوزيعات على المساهمين من أجل تنشيط الاستثمار داخل السوق والعمل على توجيه الاستثمار إلى الداخل وحث أصحاب رؤوس الأموال لإعادة استثمارها داخل السوق. وقد تم الاستفادة من دراسة البراجنة (٢٠٠٩) في الاطلاع على أثر توزيعات الأرباح المعلن عنها على القيمة السوقية والقيمة الدفترية للأسهم المتداولة في السوق المالي.

حردان، (٢٠٠٩)، "نموذج مقترح لقياس وتحليل أثر طرق تقييم الأداء على القيمة السوقية للبنوك التجارية في الأردن في ضوء التجار العالمية والواقع الاقتصادي الأردني"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر المؤشرات المحاسبية والقيمة الاقتصادية المضافة EVA على القيمة السوقية للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، وبناء نموذج يسهم في تقييم أدائها وبالتالي تحسين قراراتها الاستثمارية، ومن ثم التأثير على أسعار أسهمها. تكونت عين الدراسة من البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٧ وعددها ١٣ بنكاً، حيث تم جمع البيانات من التقارير المالية لهذه البنوك. واعتمدت الدراسة في اختبار الفرضيات على مجموعة من الأساليب الإحصائية، ومنها: تحليل التباين، وتحليل الارتباط، وتحليل التمايز، والتحليل العاملي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للمؤشرات المحاسبية والقيمة الاقتصادية المضافة EVA على القيمة السوقية للبنوك التجارية، وبناء نموذج مكون من ٤ عوامل يعتمد عليها في تفسير القيمة السوقية للبنوك. وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من نموذج الدراسة في تقييم الأداء المصرفي للاستفادة من التخطيط الاستراتيجي، والتركيز على النشاطات التي تحسن الأداء، مما له بالغ الأثر في تعزيز المركز التنافسي لهذه البنوك. وقد تم الاستفادة من دراسة حردان (٢٠٠٩) في معرفة النموذج الذي تبنته لقياس وتحليل أثر طرق تقييم الأداء على القيمة السوقية للبنوك التجارية في الأردن والاستفادة منه في تحسين أدائها.

حمدان، (٢٠١٢)، "أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها في أداء المصارف الأردنية: دراسة تحليلية للفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات إلى جانب معرفة أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في أداء المصارف الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨). تكونت عينة الدراسة من جميع المصارف التجارية المدرجة في بورصة عمان، حيث تم جمع بياناتها المتعلقة بمتغيرات الدراسة وربطها من خلال نموذج للانحدار الخطي. وقد تمثلت المتغيرات المستقلة للدراسة بكل من: مؤشرات هيكل الملكية (وعددتها أربعة)، ومؤشرات مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات (وعددتها سبعة)، أما المتغيرات التابعة فقد تمثلت بمؤشرات الأداء المصرفي (وعددتها أربعة)، وأخيرا المتغيرات الضابطة (وعددتها اثنان). أشارت نتائج تحليل الانحدار الخطي إلى وجود أثر إيجابي لمستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في تعظيم القيمة السوقية للسهم، والعائد على السهم، ولم تتوصل الدراسة إلى وجود أثر هام لمستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في العائد على الأصول. وقد قدمت دراسة حمدان (٢٠١٢) للدراسة الحالية المعلومات المتعلقة بأثر هيكل الملكية والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في أداء المصارف التجارية الأردنية.

عطية، (٢٠١٢)، "تحليل العوامل الموضوعية المؤثرة في سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى سوق العراق"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب الموضوعية التي تؤثر على حركة الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى سوق العراق. وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي في تحديد الأسباب الموضوعية التي تؤثر على حركة الأسهم والسندات، من خلال استخدام الرسوم البيانية والجداول وإجراء المقارنة، وقد ركزت الدراسة على متغير عرض النقد بمفهومه الواسع والضيق، ومتغير سعر الصرف، ومتغير التضخم، ومتغير سعر الفائدة ومتغير عائد الأوراق المالية (الأسهم والسندات). وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لكل من متغير عرض النقد ومتغير سعر الصرف على أداء سوق الأوراق المالية، ووجود أثر سلبي لمتغير سعر الفائدة على أداء سوق الأوراق المالية. وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير مراكز استشارية نشطة وفعالة داخل السوق المالي، وضرورة اتخاذ إجراءات تقييمية من قبل السلطات النقدية لبيان الآثار الإيجابية والسلبية لقرارات السياسة النقدية. وقد أضافت دراسة عطية (٢٠١٢) إلى الدراسة الحالية المعلومات المتعلقة بأهم العوامل الموضوعية المؤثرة على حركة الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية، مثل: متغير سعر الصرف، والتضخم التي لها أثر مباشر على أداء سوق الأوراق المالية.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية

Sakawa & Watanabel, (2011), "Corporate Board Structures and Performance in the Banking Industry: Evidence from Japan"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين هيكل مجلس إدارة الشركة وأداء البنوك في اليابان خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩). تكونت عينة الدراسة من (٨٤) بنكاً مدرجاً في بورصة نياكي، تم جمع بياناتها خلال فترة الدراسة وبناء نموذج لتحليل الانحدار الخطي يربط بين متغيرات الدراسة والتي تمثلت بالأداء المالي الذي تم التعبير عنه من خلال نسبة توبن Q، والمتغيرات المالية التي تمثلت بكل من: العائد على الأصول، وإجمالي الأصول، ونسبة إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول، بالإضافة إلى المتغيرات المتعلقة بالحوكمة والتي تمثلت بكل من: عدد أعضاء مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء الإداريين من خارج الشركة، ونسبة الملكية الإدارية، ونسبة ملكية الأعضاء التنفيذيين. وقد تم تحليل البيانات من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد، ومجموعة من الإحصاءات الوصفية. أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين نسبة توبن Q ونسبة الأعضاء الإداريين من خارج الشركة، بينما بينت النتائج وجود علاقة سلبية بين نسبة توبن Q وعدد أعضاء مجلس الإدارة. وأوصت الدراسة بضرورة بذل القطاع المصرفي المزيد من الجهود لتغيير وتحسين هيكل مجلس إدارتها. وقد تم الاستفادة من دراسة Sakawa & Watanabel (٢٠١١) في التعرف على طبيعة العلاقة بين هيكل مجلس إدارة الشركة وأداء البنوك، والإطلاع على نموذج الدراسة والذي ربط بين الأداء المالي ممثلاً بنسبة توبن Q، والمتغيرات المالية، والمتغيرات المتعلقة بالحوكمة.

Scott & Arias, (2011), "Banking Profitability Determinants"

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج اقتصادي ملائم يوضح محددات ربحية البنوك التجارية الأساسية والمتعلقة بأكبر خمس بنوك تجارية في أمريكا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦). ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء نموذج اقتصادي يربط بين المتغيرات الداخلية والمتعلقة بالبنك التجاري مثل العائد على الأصول والمتغيرات الخارجية مثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة موجبة دالة إحصائياً بين العائد على الملكية ونسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، وأن حجم الشركة مقاساً بإجمالي الأصول له أثر إيجابي على ربحية البنوك التجارية عينة الدراسة حتى في أوقات الركود الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على مجموعة أكبر من مقاييس الأداء ذات الصلة وبناء نموذج لها. وقد تم الاستفادة من دراسة Scott & Arias (٢٠١١) في الاطلاع على النموذج الاقتصادي الذي اعتمده الدراسة في توضيح محددات ربحية البنوك التجارية الأساسية والذي ربط بين المتغيرات الداخلية والمتعلقة بالبنك التجاري مثل العائد على الأصول والمتغيرات الخارجية مثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

Sarita et al., (2012), "Determinants of Performance in Indonesian Banking: A Cross-Sectional and Dynamic Panel Data Analysis"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات أداء البنوك العاملة في أندونيسيا خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٩). ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم بناء نموذج للانحدار الخطي يربط بين متغيرات الدراسة، حيث تمثل المتغير التابع بأداء البنوك المتعلق بالربحية، والذي تم التعبير عنه من خلال نسبة العائد على الأصول ونسبة هامش صافي الفائدة، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من: القيمة السوقية للقروض، ونسبة القروض إلى إجمالي الودائع، ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول، ونسبة المديونية، ونسبة كفاية رأس المال، وإجمالي الأصول. وقد تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الاختبارات الاقتصادية القياسية، مثل اختبار استقراره البيانات، واختبار التأثير العشوائي والتأثير الثابت. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الأداء المالي للبنوك وبين كل من: القيمة السوقية للقروض، ونسبة القروض إلى إجمالي الودائع، ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول، ونسبة المديونية، ونسبة كفاية رأس المال، بينما تبين وجود علاقة طردية بين الأداء المالي للبنوك وإجمالي الأصول. وأوصت الدراسة بإجراء بحوث مستقبلية تعتمد على متغيرات مستقلة أخرى للبحث في الكفاءة المصرفية. وقد أضافت دراسة Sarita et al (٢٠١٢) للدراسة الحالية معلومات متعلقة بمحددات أداء البنوك كما وقد تم الاطلاع على النموذج الذي اعتمده الدراسة.

Iranmahd et al., (2012), "The Effect of Corporate Governance, Corporate Financing Decision and Ownership Structure on Firm Performance: A Panel Data Approach from Tehran Stock Exchange"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية والقرارات المالية وهيكل الملكية على أداء الشركات في إيران خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١). تكونت عينة الدراسة من (٨٤) شركة مدرجة في بورصة طهران، تم اختيارها بصورة عشوائية كما وتم جمع بياناتها خلال فترة الدراسة وبناء نموذج لتحليل الانحدار الخطي يربط بين الأداء المالي كمتغير تابع والذي تم التعبير عنه من خلال نسبة توبن Q، ونسبة العائد على الاستثمار، وبين المتغيرات المستقلة التي تمثلت بكل من: التدقيق الداخلي كمتغير وهمي، ونسبة الأعضاء التنفيذيين إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة، ونسبة الملكية، ومتغير الرئيس التنفيذي كمتغير وهمي. وقد تم تحليل البيانات من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد، ومجموعة من الإحصاءات الوصفية. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر لحاكمية المؤسسية والقرارات المالية وهيكل الملكية على أداء الشركات. وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية تتضمن دراسة أثر البيئة غير المتماثلة على اختيار آليات حوكمة الشركات، ودراسة العلاقة بين المحافظ ونوع الملكية في المؤسسات الاستثمارية. وقد قدمت دراسة Iranmahd et al. (٢٠١٢) للدراسة الحالية معلومات حول نتائج ربط الأداء والذي تم التعبير عنه باستخدام نسبة توبن Q ونسبة العائد على الاستثمار، مع المتغيرات المستقلة (التدقيق الداخلي، ونسبة الأعضاء التنفيذيين إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة، ونسبة الملكية، ومتغير الرئيس التنفيذي).

Okelue et al., (2012), "The Structure of the Nigerian Banking Sector and its Impact on Bank Performance"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل قطاع البنوك على أدائها في نيجيريا خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٠). تكونت عينة الدراسة من (١٠) بنوك مدرجة في بورصة نيجيريا، تم جمع بياناتها خلال فترة الدراسة وبناء نموذج لتحليل الانحدار الخطي يربط بين الأداء المالي كمتغير تابع والذي تم التعبير عنه من خلال نسبة العائد على الأصول، وبين المتغيرات المستقلة التي تمثلت بكل من: نسبة تركيز الودائع، وإجمالي الودائع، ونسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع، وعدد فروع البنك، ونسبة الأصول الأجنبية إلى إجمالي الأصول، وعدد البنوك. وقد تم تحليل البيانات من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد، ومجموعة من الإحصاءات الوصفية. بينت نتائج الدراسة أن نسبة التركيز هي أكثر المتغيرات تأثيراً على أداء البنوك في نيجيريا، وأن هذا الأثر هو أثر إيجابي ودال إحصائياً. وأوصت الدراسة صانعي السياسة النيجيرية الذين يتحملون مسؤولية الاستقرار المالي والنقدي السعي إلى خلق الظروف التنافسية في الصناعة المصرفية لدوره في تقليل التكاليف المالية وتحسين الكفاءة الاقتصادية، كما أوصت بضرورة تحسين هيكل القطاع المصرفي ما يسمح بتحسين مستوى ربحية المصارف النيجيرية، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء بنوك الاستثمار. وقد تمت الاستفادة من دراسة Okelue et al (٢٠١٢) في الإطلاع على النموذج الذي اعتمده، والذي ربط بين الأداء المالي والذي تم التعبير عنه من خلال نسبة العائد على الأصول، وبين نسبة تركيز الودائع، وإجمالي الودائع، ونسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع، وعدد فروع البنك، ونسبة الأصول الأجنبية إلى إجمالي الأصول، وعدد البنوك.

Alkhatib, (2012), "Financial Performance of Palestinian Commercial Banks"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي للبنوك التجارية في فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠). تكونت عينة الدراسة من (٥) بنوك تجارية مدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، تم جمع بياناتها خلال فترة الدراسة وبناء نموذج لتحليل الانحدار الخطي يربط بين الأداء المالي كمتغير تابع والذي تم التعبير عنه من خلال نسبة العائد على الأصول، ونسبة توبين Q، والقيمة المضافة، وبين المتغيرات المستقلة التي تمثلت بكل من: إجمالي الأصول، ونسبة احتياطي القروض إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية، ونسبة المصاريف التشغيلية إلى صافي الدخل المتحقق من الفائدة. وقد تم تحليل البيانات من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد، ومجموعة من الإحصاءات الوصفية. أوضحت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل إجمالي الأصول، ونسبة احتياطي القروض إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية، ونسبة المصاريف التشغيلية إلى صافي الدخل المتحقق من الفائدة على الأداء المالي للبنوك في بورصة فلسطين. وأوصت الدراسة صانعي القرار بضرورة إيلاء المزيد من الأنشطة ذات الصلة التي تمارس التأثير المحتمل على الأداء المصرفي، والاعتماد على نتائج هذه الدراسة في إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية. وقد قدمت دراسة Alkhatib (٢٠١٢) للدراسة الحالية معلومات متعلقة بالأداء المالي للبنوك التجارية في فلسطين، كما تمت الاستفادة منها في بناء النموذج الذي اتبعته الدراسة والذي ربط بين الأداء المالي والذي تم التعبير عنه من خلال نسبة العائد على الأصول، ونسبة توبين Q، والقيمة المضافة، وبين إجمالي الأصول، ونسبة احتياطي القروض إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية، ونسبة المصاريف التشغيلية إلى صافي الدخل المتحقق من الفائدة.

Frederick, (2014), "Factors Affecting Performance of Commercial Banks in Uganda: A Case for Domestic Commercial Banks"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الكامنة المسؤولة عن أداء البنوك التجارية المحلية في أوغندا خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١١)، وقد تم تحليل هذه العوامل بناءً على هيكل أداء السلوك (SCP) وكفاءة الفرضيات (ES)، كما وقد تم التعبير عن أداء المصرف بالربحية. تكونت عينة الدراسة من جميع البنوك التجارية المحلية المرخصة في أوغندا وعددها (٤)، وقد تم جمع بياناتها من البيانات المالية السنوية المنشورة عن متغيرات الدراسة، وهي: العائد على الموجودات، والعائد على حقوق المساهمين (كمتغير تابع). السيولة المصرفية، وكفاية رأس المال، والودائع إلى إجمالي الأصول، وتكاليف التشغيل إلى إجمالي الدخل كمتغيرات مستقلة. بالإضافة إلى الاعتماد على النمو الاقتصادي، والنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم السنوي، ومعدل الفائدة السنوية كمتغيرات خارجية. واعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار الخطي المتعددة. وتوصلت الدراسة إلى أن كفاءة الإدارة، وجودة الأصول، وإيرادات الفوائد، وكفاية رأس المال، والتضخم من العوامل التي أثرت على أداء البنوك التجارية المحلية في أوغندا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١. وتمثلت المظاهر السياسية لإدارة البنوك التجارية في الإدارة الفعالة، وإدارة مخاطر الائتمان، ومستويات كفاية رأس المال، والتنوع والاستثمار. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد سياسة بشأن الإدارة الفعالة في المكان لتغطية النفقات التشغيلية المصرفية. وينبغي أن يتم هذا من خلال إيجاد طرق للحصول على الاستفادة المثلى من الموارد خلال إنتاج المنتجات والخدمات المصرفية، كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز سياسة إدارة مخاطر الائتمان من أجل تحسين جودة الأصول، وبالتالي التقليل من أداء الأصول غير المصرفي، وبالتالي يجب أن تمارس مراقبة قوية والسيطرة على الأصول من قبل كل من إدارة البنك والسلطة التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك يجب وضع

سياسة على التنويع لتفادي الاعتماد على الأنشطة المصرفية التقليدية، ووضع سياسة متعلقة باستثمارات البنك. وقد أثرت دراسة Frederick (٢٠١٤) الدراسة الحالية بمعلومات عن العوامل الكامنة المسؤولة عن أداء البنوك التجارية، كما وقد تم الاستفادة منها في الإطلاع على النموذج الذي اعتمده في التعبير عن متغيرات الدراسة.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تمتاز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تسعى إلى تحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على القيمة السوقية للبنك حيث إن معظم الدراسات السابقة ركزت على واحدة من تلك العوامل. كما أن هذه الدراسة اعتمدت مجموعة من النسب المالية اختلفت عن تلك التي اعتمدها الدراسات السابقة نسبياً. إضافة إلى أنها تعتمد على بيانات القوائم المالية للبنوك وعلى البيانات الخاصة بالسوق المصرفي، والاقتصاد المحلي بشكل عام في حين اعتمدت بعض الدراسات السابقة على الاستبيان.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: الأداء المصرفي

٢-١-١ المقدمة

نال موضوع الأداء المصرفي اهتماماً كبيراً ليس فقط من قبل الأكاديميين والباحثين وإنما من قبل كافة الأطراف الذين تربطهم بالمصرف علاقات كالإدارة والمساهمين والمتعاملين معها. وقد نبع هذا الاهتمام نتيجة الأحداث والمتغيرات التي شهدتها العالم وتحرير الأسواق المالية من القيود المفروضة وتطبيق آليات السوق الحديثة والتي شهدت تقدماً ملحوظاً بفعل الابتكارات المالية والمصرفية. وقد كان التوجه نحو عولمة الأسواق المالية والمصرفية سبباً رئيسياً في ظهور توتر وقلق من تأثر أداء المؤسسات المصرفية بالاختلالات الناجمة عن الأزمات المصرفية المفاجئة محلياً وعالمياً.

ويعد تقييم الأداء المصرفي محور اهتمام العمل المصرفي، ذلك إنه يعكس واقع الأداء الذي تقوم به المصارف من خلال تحديد الأخطاء والانحرافات التي يواجهها العمل بمقارنة الأهداف المتحققة مع تلك التي خطط لها مسبقاً. لذلك فإن تقييم الأداء يعتبر مفتاح تحقيق المصرف لأهدافه والمتمثلة في الربحية والسيولة والأمان المتحققة من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها وتحقيق أكبر عائد ممكن بأدنى المخاطر وأقل تكلفة محتملة. وقد برز الاهتمام بتقييم الأداء المصرفي، نظراً لاعتبار المصارف من أهم المؤسسات المالية التي تقدم العديد من الخدمات المصرفية والتي تلبي حاجات الأفراد كتنظيمها للخدمات المالية والتسهيلات الإئتمانية المتمثلة في القروض والودائع وغيرها. وقد تولد الدافع نحو إجراء هذا التقييم للتحقق من قدرة المصرف على مجابهة الأحداث والتغيرات الحاصلة في بيئة العمل والتكيف مع ظروف المنافسة، بالإضافة إلى التحقق من قدرته على تلبية حاجات ورغبات العملاء وكسب رضاهم.

٢-١-٢ مفهوم الأداء المصرفي

اختلف الباحثون والمفكرون الإداريون في وضع مفهوم محدد للأداء بشكل عام، ذلك أنهم نظروا إليه من زاويتين مختلفتين، تمثلت الزاوية الأولى بربط مصطلح الأداء بالنتائج والخطط والأهداف المتحققة ومقارنتها بتلك المحددة مسبقاً. أما الزاوية الثانية فقد تمثلت في قدرة المنظمة على استغلال مواردها وإمكاناتها بكفاءة وفاعلية. وأياً كانت وجهة النظر التي قدم على أساسها مفهوم الأداء، ففي كلتا الحالتين يعتبر الأداء نشاطاً شاملاً ومستمرّاً باستمرار المنظمة (الجبوري، ٢٠٠٧، ٢٥٣).

وتمخض عن الاختلاف في عرض مفهوم الأداء بشكل عام اختلاف في عرض مفهوم الأداء المصرفي، وقد نبع هذا الاختلاف من تعدد الآراء حول المقاييس والمؤشرات التي يقوم عليها هذا الأداء، كما كان لتأثر مفهوم الأداء بما يحيط به من أحداث ومتغيرات سواء كانت داخلية أم خارجية مبرراً لوصف هذا المفهوم بالديناميكية وعدم وجود اتفاق حوله (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨، ٢٢١).

وبالرغم من الاختلاف في عرض مفهوم الأداء المصرفي، إلا أنه كان هناك شبه إجماع حول اعتباره مؤشراً لقدرة المصرف على تحقيق أهدافه وخطته الموضوعية مسبقاً وفق الأسس والمعايير التي تم اعتمادها وبما يتلاءم مع ما يمتلكه المصرف من موارد وإمكانات مادية وبشرية ويمكنه من مجابهة الأحداث والتغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة به (المشهدى، ٢٠٠٢، ٢١).

وعلى ضوء ذلك، فقد عرف الأداء المصرفي بأنه: "قدرة المصرف على استخدام موارده وإمكاناته بكفاءة وفاعلية لتحقيق الأهداف المرتبطة بمصالح الأفراد والجهات ذات العلاقة به" (الحميري، ٢٠٠٦، ١٦). وعرف بأنه: "النتائج التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها" (حمدان وإدريس، ٢٠٠٩، ٣٨١). كما عرف بأنه: "النتائج التي حققها المصرف على ضوء خطته وأهدافه المحددة مسبقاً وبما يتلاءم مع موارده وإمكاناته المتاحة" (محمد والموسوي، ٢٠١٢، ٢١٨).

٢-١-٣ تقييم الأداء المصرفي

تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى الوسائل الإدارية التي تستخدمها المنظمات - ومن بينها المؤسسات المصرفية - في عمليات الرقابة والمتابعة على الأداء بهدف الوصول إلى النتائج التي تسعى تلك المنظمات إلى (الخفاجي، ٢٠١٢، ٤٥). وتتمثل هذه العملية في مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة لغاية قياس الأهداف والأعمال التي المحققة مقارنة بالمخطط لها وفي فترة زمنية محددة وتحليل النتائج والتحقق من مطابقتها للأهداف الموضوعية ووضع الحلول للمشاكل والانحرافات (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨، ٢٣٢). وتعرف بأنها: "سلسلة من الخطوات والإجراءات المنظمة التي تهدف إلى مقارنة النتائج الفعلية لمقاييس الأداء التي تم اختيارها مع ما يقابلها من مقاييس ومؤشرات مستهدفة (فهد، ٢٠٠٩، ٢٤) من أجل ملاحظة وقياس وتعديل الأداء (Manhal, 2009, 86) لتحقيق رضا وتوقعات المساهمين والمالكين (دودين، ٢٠٠٩). فعملية تقييم الأداء ما هي إلا إصدار حكم على ما المرتبة التي وصلت إليها المنظمة في تحقيق أهدافها. ويعد هذا الحكم المصدر الذي تعتمد عليه الإدارة في الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطتها المختلفة، والملهم لها في اتخاذ القرارات المناسبة لأنشطتها وخططها الحالية والمستقبلية.

ولعملية تقييم أداء المؤسسات المالية أهمية كبيرة، نظراً للدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جذب الأموال واستثمارها في المشاريع المدرة للأرباح، وقد ازداد في الآونة الأخيرة اهتمام إدارة المصرف وأصحاب العلاقة والاختصاص بهذه العملية وذلك لطبيعة الأنشطة التي تقوم بها وضخامة الأموال التي تتعامل بها وسرعة دوران أموالها، الأمر الذي يحتم على أصحاب القرار التحقق من قدرة وكفاءة إدارة هذه المؤسسات في استغلال مواردها والوصول إلى النتائج المطلوبة وبأقل التكاليف (الجبوري، ٢٠٠٧، ٢٥٤).

وتسعى عملية تقييم الأداء المصرفي في المقام الأول إلى التحقق من أن النتائج التي تم الوصول إليها تتوافق مع الأهداف المخطط لها مسبقاً، والكشف عن مواطن الخلل والانحرافات وتقديم المقترحات اللازمة لحلها وإدخال التحسينات على العمل مما يعزز من أداء العمل المصرفي ويسهم في بقاءه واستمراره (عبود، ٢٠١٣، ٨٩). ولا يكمن دور التقييم فقط في إيجاد الأخطاء وحسب، وإنما يساعد في تحديد مدى التقدم والتطور الذي حققه المصرف منذ فترة تأسيسه وحتى لحظة التقييم الأمر الذي يدفع المصرف ممثلاً بإدارته إلى تعزيز تلك الإيجابيات وتحفيزها (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨، ٢٣٢).

وتعتبر عملية تقييم الأداء المصرفي تلك الدعامة الأساسية التي يستند عليها مديرو المؤسسات المالية في تقييم مخرجات أعمالهم وأدائهم في العمل المصرفي وإبراز المستوى الذي وصل إليه المصرف من التقدم والتطور مقارنةً بالمصارف الأخرى المماثلة له، وتحديد مدى قدرتهم على اتخاذ القرارات المناسبة (دودين وعبد، ٢٠١٢، ٢٧).

ولعملية تقييم الأداء المصرفي دور في تحديد المركز التنافسي والاستراتيجي للمصرف ضمن بيئة العمل التي ينتمي لها وتحديد الخطط والآليات والاستراتيجيات لتحسين مركزها التنافسي. وتسعى عملية تقييم الأداء إلى خلق جو من المنافسة بين الأفراد العاملين في أقسامه المختلفة مما يدفع إلى تحقيق التميز والإبداع في العمل وتحقيق التناسق والإنسجام بين أنشطة المصرف المختلفة، بالإضافة إلى جعل موارد ومقدرات المصرف قيد المتابعة والمراقبة مما يسهم في زيادة المقدرات الاقتصادية وترشيد الإنفاق والحد من ضياعها. كما لعملية التقييم تلك دور في تحديد أثر العمل المصرفي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتقليل من معدلات الإسراف في الوقت والجهد والمال مما يحقق الفائدة للاقتصاد والمجتمع (فهد، ٢٠٠٩، ٢٩).

وفي ضوء ماسبق، فإن عملية تقييم الأداء المصرفي تهدف إلى (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨، ٢٣٢؛ فهد، ٢٠٠٩، ٣٠):

١. متابعة ومراقبة تنفيذ الأهداف المرسومة وفق الخطة المحددة مسبقاً لذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات المتوفرة عن الأداء.
٢. إجراء عملية فحص وتحليل وتقييم لنشاط المصرف وعمله من أجل تحديد مواطن القوة في العمل المصرفي من أجل تعزيزها، وتحديد مواطن الضعف والخلل من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لإصلاحها والحد من حدوثها مستقبلاً.
٣. تحديد قدرة المصرف على استخدام موارده وإمكاناته بكفاءة وفاعلية.

٤. إمداد إدارة المصرف وأصحاب العلاقة والاختصاص بالبيانات والمعلومات اللازمة حول مخرجات عملية تقييم الأداء مما يسهل عليها متابعة إجراءات عمل المصرف وتنفيذ أنشطته المختلفة.

٢-١-٤ مقاييس الأداء المصرفي

نظراً لأهمية عملية تقييم الأداء المصرفي، فقد سعى الباحثون وأصحاب العلاقة والاختصاص بتطوير مقاييس لتقييم الأداء المصرفي يحقق من خلالها المصرف الأهداف المرجوة من عملية التقييم، وتمد المستثمر بالمعلومات التي تساعد على اتخاذ قراره الاستثماري، وتوظيف تلك الاستثمارات بما يحقق لها العوائد والأرباح. وترتبط مقاييس الأداء المصرفي بالأداء المالي للمصرف، ذلك أن هذا الأداء يمثل العملية التي يتم من خلالها اشتقاق واستنباط هذه المقاييس التي تستخدم لتقييم الأداء المالي، وتمثل هذه المقاييس مجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية التي تدور حول نشاط محدد لأي مشروع اقتصادي، وتبحث في كافة الجوانب المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والمالية لهذا المشروع بالاعتماد على بيانات ومعلومات تستخرج من مصادر مختلفة كالتوائم المالية لاستخدامها في عملية التقييم (مطر، ٢٠٠٦، ٣).

وتؤثر مقاييس الأداء المالي المصرفي على أداء المصرف بشكل كبير، فهي تبين الأداء الحقيقي للمصرف، وتعتبر مؤشراً على قدرة المصرف على تحقيق أهدافه (فهد، ٢٠٠٩، ٥٧). ويعتمد على هذه المقاييس في تقييم الأداء المصرفي من خلال إجراء عملية مقارنة بين الأهداف التي تم إنجازها وبين تلك التي خطط لها مسبقاً وفي فترة زمنية محددة (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨، ٢٣٢)، والوقوف على مواطن الخلل والضعف وتحديد مسبباتها وإجراءات علاجها (محمد

والموسوي، ٢٠١٢، ٢١٨) والتركيز على مواطن القوة في أداء العمل المصرفي (صالح وسالم، ٢٠٠٩، ١٠٢).

وتحظى هذه المقاييس والمؤشرات بالاهتمام الكبير من قبل كافة الأطراف الذين تربطهم علاقات بالمصرف كإدارة ومساهمين ومودعين وغيرهم، وذلك لدورها في تحديد الوضع المالي لهذه المصارف والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة (الموسوي، ٢٠٠٩، ٣٠). وقد قسمت هذه المقاييس إلى مقاييس أداء داخلية ومقاييس أداء خارجية. فمقاييس الأداء الداخلية تمثل مجموعة من المقاييس التي تركز على التقييم الداخلي لأداء المصرف والتي تعبر عن تقييم أداء الإدارة، ومن هذه المقاييس: العائد على الاستثمار (ROI) والعائد على الموجودات (ROA). وأما مقاييس الأداء الخارجية والتي تعرف بالمقاييس التقليدية، فهي مجموعة من المقاييس التي تركز على تقييم أداء السوق لاستقطاب الاستثمارات المختلفة، ومن هذه المقاييس: الأرباح للسهم والأرباح الموزعة للسهم والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وقد طورت هذه المقاييس إلى مقاييس حديثة تركز على تقييم أداء السوق وإمداد المستثمر بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بتحقيق الأرباح، ومنها Tobin's q (النعمي، ٢٠١٢، ٢٠).

وقد شاب الاعتماد على هذه المقاييس في تقييم الأداء المصرفي بعض العراقيل، ذلك أن كل مقياس يتمتع بخصائص ومقومات تميزه عن غيره من المقاييس الأخرى، وبالتالي سيختلف تأثير كل مقياس عن الآخر في تقييم الأداء المصرفي، الأمر الذي سيؤثر على عملية التقييم ذاتها.

المبحث الثاني: التحليل المالي، أهميته وأدواته

٢-٢-١ المقدمة

يعد التحليل المالي أحد الأساليب الحديثة المتبعة في تقييم أداء العمل المصرفي، ويقوم على ترجمة التقارير والقوائم المالية المنشورة ونشرها على صيغة مقاييس ومؤشرات مالية وائتمانية ذات دلالات محددة بهدف بناء مجموعة من الأدوات المالية المتعلقة بتقييم أداء المؤسسات المالية، ذلك أن تحليل وترجمة تلك التقارير والقوائم المالية يكشف عن مستوى أداء المصرف والمكانة التي وصل إليها مقارنة بالمصارف الأخرى. فعملية التحليل المالي ما هي إلا أسلوب أو إجراء يقوم به شخص يدعى "المحلل المالي" (الحيالي، ٢٠٠٩، ٦٠)، يهدف من وراء ذلك إلى تحديد الجوانب الإيجابية في العمل واستغلالها قدر الإمكان وتعزيز وجودها، والوقوف على الجوانب السلبية فيه واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ومحاولة تفاديها في المستقبل (عبد الرحمن، ٢٠١٢، ٦١).

٢-٢-٢ مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي الوظيفة أو النشاط الذي يدعم عمل المصارف ويساند إدارتها ويمدها بالبيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة والصائبة (بمبك، ٢٠٠٨، ١١) من خلال تحليل الأوراق المالية وتقديم الآراء والمقترحات بشأنها (الحيالي، ٢٠٠٩، ٦٠). ويعرف التحليل المالي بأنه: "عملية تحليل ومعالجة منظمة ومنسقة للبيانات المالية المتعلقة بمؤسسة ما للحصول على المعلومات التي تساعد في تقييم الأداء (الوندأوي، ٢٠٠٢) وتشخيص المشاكل والمعوقات التي تحول دون إتمام العمل على أكمل وجه واتخاذ القرارات المناسبة سواء كانت لحظية أم

مستقبلية" (الشمري، ٢٠١٠، ٥٤). كما يعرف بأنه: "دراسة وتحليل القوائم المالية بهدف تقييم قدرة وكفاءة المنظمة في إدارتها شؤونها المالية، والحصول على قدر كاف من المعلومات المناسبة والملائمة لتعزيز نقاط القوة في العمل المصرفي وإدراك نقاط الضعف فيها والتخلص منها (الراوي وسعادة، ٢٠٠٦)، وتحديد قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وكفاءته في اتخاذ القرارات المناسبة ورسم الخطط والسياسات المستقبلية" (عبد الرحمن والسبعواوي، ٢٠١١، ١٥٦). ويعرف أيضاً بأنه: "عملية تهدف إلى اشتقاق واستنباط مجموعة من المقاييس والمؤشرات الكمية والنوعية المتعلقة بنشاط ما من خلال الاعتماد على ما تتضمنه القوائم المالية والمصادر المختلفة من بيانات ومعلومات بهدف تحديد أهمية وخصائص الأنشطة المالية والتشغيلية للنشاط وتقييم أداء العمل وتقديم العون والدعم في اتخاذ القرارات المناسبة" (مطر، ٢٠٠٦، ٣). ويعرف كذلك بأنه: "سلسلة من العمليات والإجراءات المطبقة على البيانات والمعلومات المتضمنة في القوائم المالية ذات العلاقة بمنظمة ما والتي تهدف إلى تقييم الأداء والوقوف على مواطن الخلل والقصور فيها وتشخيص عوامل القوة الأمر الذي يدفع صاحب العلاقة باتخاذ القرارات المناسبة" (عبد الرحمن، ٢٠١٢، ٦٢).

وتعد عملية التحليل المالي المصدر الذي يعتمد عليه متخذ القرار في الحصول على البيانات والمعلومات الكمية والنوعية التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة من خلال تحليل بيانات القوائم المالية والأنظمة المحاسبية. كما تقوم عملية التحليل المالي بإعداد الخطط والموازنات المستقبلية من خلال القيام بعملية تقييم الأداء وتحديد الوضع المالي للمصرف للوقوف على مواطن الخلل والانحرافات وتحديد مسبباتها (مطر، ٢٠١٠، ٦). هذا بالإضافة إلى تحليل نتائج عمليات الاستثمار والتمويل للمصرف والتنبؤ بحالات الفشل وتحديد الفرص المناسبة للاستثمار من أجل اقتناصها، وبالتالي يضمن اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لمواجهة النتائج والاحتمالات

المختلفة (النعيمة والتميمي، ٢٠٠٨، ٢١). فهي بذلك تسهم في تحقيق الأرباح المناسبة من العمليات الاستثمارية واتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على السيولة المطلوبة للمشاريع الحالية والمستقبلية وإيجاد الفائض من المال بشكل مستمر (الشمري، ٢٠١٠، ٥٥).

وتتأثر عملية التحليل المالي بطبيعة البيانات والمعلومات الخاضعة للتحليل المالي من حيث الدقة والملاءمة، كما تتأثر بعملية التحليل ذاتها من حيث موضوعيتها وتوقيت إجرائها. وتتأثر كذلك بما يتمتع به المحلل المالي من صفات ومؤهلات، ذلك أن اللجوء إلى محلل ناجح ومؤهل ومدرب للقيام بعملية التحليل يسهم في نجاح هذه العملية. فجميع هذه العوامل قد ترفع من قيمة نتائج عملية التحليل المالي إذا ما استخدمت وأديرت بطريقة صحيحة، أو تحد منها في حال استخدمت بطريقة خاطئة (الجبوري، ٢٠٠٧، ٢٥٥).

ولكي يحصل المستفيد على غايته من التحليل المالي يجب أن تتمتع أساليبه وأدواته بالكفاءة والفاعلية، ذلك الأمر الذي يتحقق إذا ما انتصفت بعدد من الصفات، منها: الشمولية، الاستمرارية، الواقعية، الاستقرار، البساطة والوضوح، وسهولة التعامل معه وتركيبه (حمدان وثويني، ٢٠١٠، ١٢٩).

٢-٣ أهمية التحليل المالي والأطراف المستفيدة من عملية التحليل

أثار موضوع التحليل المالي اهتمام العديد من الكتاب والباحثين والمفكرين الإداريين والمحاسبين قديماً وحديثاً لارتباطه بالبيانات التي تحويها القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات المالية المختلفة. فعملية التحليل المالي تقوم بالأساس على دراسة البيانات المدرجة في القوائم المالية بشكل تحليلي وتفصيلي، وتقديم صورة توضيحية دقيقة ومفصلة عما تحويه الأرقام من مفاهيم وحقائق ودلائل واضحة ومبطنة بهدف دعم خطط وإجراءات مختلف الأنشطة التي يقوم بها المصرف والرقابة على مراحل تنفيذها، ومقارنة مجريات الأعمال بين الماضي والحاضر لتجنب مخاطر الخسارة والإفلاس. كما يعكس التحليل المالي طبيعة المركز المالي للمصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته المختلفة تجاه المودعين من خلال تحليل مقدار السيولة والربحية التي يملكها والبحث في تحقيق التوازن بينهما لتحقيق أكبر قدر من العوائد والأرباح. ولعملية التحليل المالي دور في بناء الخطط والسياسات المستقبلية المتعلقة بأداء المؤسسة المالية في المستقبل من خلال رسم تصورات واضحة حول الظروف المالية للمؤسسة، وخاصة بعد إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في عملية التحليل المالي الأمر الذي أدى إلى استخدام العديد من المتغيرات في عملية التحليل الأمر الذي ساهم في إعطاء تصور أقوى وأوضح حول القدرات والإمكانات المالية للمؤسسة المالية (عبد الرحمن والسبعوي، ٢٠١١، ١٥٤).

وتحظى عملية التحليل المالي بالاهتمام الكبير من قبل البنك التجاري والبنك المركزي والمودعين والمساهمين وغيرهم ممن تربطهم علاقات بالعمل المصرفي، وتتمثل أهمية نتائج عملية التحليل المالي فيما يأتي (عبود، ٢٠١٣، ٩٨):

١. إدراك إدارة البنك التجاري لمقدار الأرباح المتحققة ومتطلبات السيولة ودرجة توظيف الأموال.
 ٢. تحقق البنك المركزي من أن أداء المصارف يجري وفق المعدلات والنسب القانونية المحددة للوصول إلى مرحلة الاستقرار النقدي ومراقبة عملية الائتمان.
 ٣. تحقق المودعون من أن ودائعهم بمنأى عن المخاطر المتولدة من جراء توظيف المصرف للأموال والودائع، والاطمئنان حيال مقدار السيولة التي يمتلكها المصرف.
 ٤. دفع المساهمين نحو اتخاذ القرارات الاستثمارية الناجحة والتي تحقق لهم الربح والفائدة.
 ٥. تقييم إدارة المشروع وأصحاب المنشأة لنتائج الأعمال التي تقوم بها المنشأة (مالكة المشروع) وتحديد مدى قدرة إدارتها وكفاءتها على أداء وظيفتها والمساعدة في اتخاذ القرارات المستقبلية.
 ٦. بناء الأسواق المالية للتوقعات حول أسعار الأسهم وتقديم النصح والمشورة للمستثمرين.
 ٧. حصول العديد من الأطراف والجهات الذين تربطهم علاقات واهتمامات بعملية التحليل المالي كالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة على البيانات والمعلومات والاستفادة منها في اتخاذ القرارات المناسبة.
- وأيضاً كان المستفيد من عملية التحليل المالي، فإن قيام المصرف بهذه العملية يحقق لها القدرة والكفاءة على تقييم عمل الإدارة، وتحديد مدى نجاحه وتقدمه وتطوره، كما أنه يساعد الإدارة في إجراء عملية الرقابة المالية وبناء التوقعات المالية، وقياس درجة ربحية وسيولة المصرف، وإعداد الخطط والسياسات المالية (عبد الهادي، ٢٠٠٨، ٨٨).

٢-٢-٤ استعمالات التحليل المالي

يعد الوضع المالي للمصرف أو المنظمة محور اهتمام العديد من الجهات والأفراد، والتي تنظر له من زوايا مختلفة، فلكل جهة أو فرد غايته من اللجوء إلى أسلوب التحليل المالي. فالدائنون (المقرضون) يستخدمون التحليل المالي للحصول على ما يسمى **التحليل الائتماني**، والذين يهدفون من ورائه إلى تحديد قدرة المدين (المقرض) على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائن (المقرض) وتقييم طبيعة العلاقة بينهما وتحديد العوامل المرتبطة بها. وهناك استخدام آخر للتحليل المالي وهو **التحليل الاستشاري**، الذي يعتبر من أفضل استخدامات عملية التحليل المالي والتي يقوم بها المستثمرون من أجل تقييم أداء المصرف من خلال تقييم الاستثمارات في أسهمها وسندات قروضها وبالتالي تحديد العائد المتوقع من عملية الاستثمار. ومن الاستعمالات الأخرى للتحليل المالي **تحليل الأداء والتخطيط**، حيث تلجأ إدارة المصرف إلى عملية التحليل المالي في تقييم أداء عملها وتحديد قدرتها على استغلال مواردها وإمكاناتها بكفاءة وفاعلية ومقدار الأرباح التي حققتها، كما تلجأ إلى تلك العملية من أجل إعداد الخطط واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الأحداث والتغيرات وبناء تصور حول أداء المصرف مستقبلاً. وهناك من يلجأ إلى التحليل المالي بهدف المساعدة في **اتخاذ القرارات المالية والرقابة المالية**، حيث أن اتخاذ قرار بالاستثمار في مجال أو نشاط معين يرتبط بطبيعة القرار المالي المتعلق بهذا النشاط ومنظّمته، وتعتبر الخطة المالية الأساس في إجراء عملية التحليل المالي لأصول المنظمة أو المشروع وإجراءات التمويل المتبعة فيه، كما أن الاعتماد على نتائج ومخرجات عملية التحليل المالي يؤدي إلى معرفة المتطلبات اللازمة لتحقيق التوازن المالي ومقدار الأرباح المتحققة بالإضافة إلى تنفيذ الرقابة على الخطط الاستثمارية والتمويلية لنشاط معين، ومنهم من يلجأ إلى التحليل المالي لغايات استشارية بقصد الوقوف على

وضع المنظمة واتخاذ القرارات المتعلقة في مجال التعامل معها (عبد الرحمن، ٢٠١٢، ٦٤؛ الزرقان، ٢٠١٠، ٧).

وأيا كان الهدف من عملية التحليل فالغاية الأولى لكل من لجأ لهذه العملية هو الحصول على المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة التي تحقق له مصالحه وأهدافه في ضوء طبيعة وظروف العمل. وهذا هو الغرض الأبرز للمصارف من استخدام التحليل المالي للقوائم المالية، حيث إن القيام بهذا التحليل يكشف عن الثغرات السلبية في القوائم المالية واستخراج العوامل والمقومات الإيجابية فيه الأمر الذي يدعم قرار إدارة المصرف نحو منح الائتمان أو عدمه.

٢-٢-٥ أدوات التحليل المالي

تعتبر أدوات التحليل المالي عن مجموعة من الوسائل والسياسات والاستراتيجيات التي يتبعها المصرف في التحقق من قدرة العميل أو طالب الائتمان على سداد ما عليه من التزامات ومستحقات حالية ومستقبلية، ومن أهم هذه الأدوات ما يأتي:

أولاً: التحليل الأفقي

تقوم فكرة التحليل الأفقي على تحليل القوائم المالية من خلال إجراء عملية مقارنة بين مقدار التغير وسنة الأساس، وتهدف هذه العملية إلى تحليل الاتجاهات المستقبلية (عبود، ٢٠٠٨، ٢٠٠).

ثانياً: التحليل العمودي

تقوم فكرة التحليل العمودي على تحليل القوائم المالية من خلال إجراء نسبة بين التوزيع النسبي لكل عنصر من عناصر القوائم المالية وإجمالي القائمة، ويطلق على هذه العملية (التوزيع النسبي لعناصر القوائم الحالية) (عبود، ٢٠٠٨، ٢٠٠٠).

ثالثاً: التحليل بالنسب المالية

تقوم فكرة النسب المالية على اعتماد مجموعة من المقاييس والمؤشرات في شكل نسب مالية، يستعان بها في قياس وتقييم الأداء ضمن مجال التحليل المالي. وتبرز أهمية النسب المالية في عملية التحليل المالي باعتبارها وسيلة وإجراء تمد الإدارة بما يلزمها من معلومات حول وضع سيولة المصرف والالتزامات المترتبة عليها، ودراسة الموجودات والأموال المتاحة للتوظيف وتحديد مقدار المديونية، فهي تمنح الأفراد الذين تربطهم علاقات بالمصرف كالإدارة والمستثمرين والمقرضين قدراً أكبر من فهم ظروفه وطبيعة العمل فيه. وتمتاز هذه النسب بسهولة حسابها، على خلاف تحليل نتائجها وتفسيرها، ذلك أن الأخيرة تحتاج إلى مهارة وإتقان عالية وتتطلب القدرة على القيام بالعمليات الحسابية والقدرة على تحديد طبيعة ومكانة المخرجات وتحليلها وتفسيرها. وتعتبر مهارة التحليل نقطة الفصل بين المحلل المالي الكفاء والأقل كفاءة (هندي، ٢٠٠٤، ٧٣).

وللنسب المالية دور في عملية تقييم الأداء المصرفي، وتصنف تلك النسب إلى نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب ملاءة رأس المال، ونسب كفاية رأس المال، ونسب توظيف رأس المال، ونسب هيكل رأس المال.

١. نسب السيولة

تعتبر نسب السيولة عن قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال استخدام النقدية المتوفرة لديها وتحويل ما تمتلكه من أصول إلى النقدية خلال فترة زمنية محددة. كما تهدف إلى تقييم قدرة المصرف المالية خلال المدى القصير (عبود، ٢٠١٣، ٩٧). ومن هذه النسب: نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات ونسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات (عبد الرحمن والسبعراوي، ٢٠١١، ١٥٨).

٢. نسب الربحية

تعتبر نسب الربحية من أهم النسب المالية وأكثرها شيوعاً في تحديد تقييم أداء المصرف، وتقيس قدرته على تحقيق العائد على الأموال المستثمرة. وارتفاع هذه النسب يعتبر مؤشراً على ارتفاع سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان والعملات وارتفاع مقدار الأرباح المتحققة من تقلب سعر الفائدة، كما يعتبر مؤشراً على تنوع العمليات التي يقوم بها المصرف، واتساع نطاق استخدام نظم المعلومات والتكنولوجيا والانفتاح على الأسواق المالية العالمية (عبود، ٢٠١٣، ٩٧). ومن هذه النسب:

(أ) العائد على حقوق الملكية أو العائد على حقوق المساهمين (ROE)

تمثل هذه النسبة خارج قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على حق الملكية (Lashor, Ross & Westerfield, 2006, 65; 90, 2008)، وتهدف إلى قياس العائد المتحقق على استثمارات المساهمين في حق الملكية (Jeitman, 2006, 69)، وتأتي أهميتها في إمداد المصرف والمساهمين بالمعلومات المتعلقة بالعائد المتحصل عليه من عمليات الاستثمار ومقارنتها بما يحصل عليه المساهمون الآخرون في المصارف الأخرى (تيم،

٢٠٠٩، ٥٢). وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً على كفاءة المصرف في تحقيق أرباح وعوائد مالية للمستفيدين.

(ب) العائد على الموجودات (ROA) أو العائد على الاستثمار (ROI)

تمثل هذه النسبة خارج قسمة صافي الدخل على مجموع الموجودات (Weaver & Weston, 2008, 214)، وتهدف إلى قياس قدرة الإدارة وفعاليتها في توليد الأرباح من موجوداتها (Jeitman, 2006, 68). وتأتي أهميتها في اعتبارها مقياساً للربحية، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً على كفاءة السياسات الاستثمارية والتشغيلية التي يتبناها المصرف وقدرته على تحقيق صافي أرباح في استثمار موجوداته (العامري، ٢٠٠٧، ١١٧).

(ج) العائد على الودائع (ROD)

تمثل هذه النسبة خارج قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الودائع، وتهدف إلى قياس قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع المتحصل عليها (آل علي، ٢٠٠٢، ٣٠٠)، وتأتي أهميته في إمكانية تحديد نصيب وحدات الودائع كل على حده من صافي الربح المستحق للمصرف بعد دفع الضرائب (فهد، ٢٠٠٩، ٦٠). وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً على قدرة المصرف في الاستفادة من الودائع على أكمل وجه لتحقيق الأرباح.

(د) العائد على الأموال المتاحة (ROR)

تمثل هذه النسبة خارج قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الودائع وحقوق الملكية (آل علي، ٢٠٠٢، ٣٠٠)، وتهدف إلى قياس صافي الأرباح المتحققة إلى جملة الموارد المتاحة والمتمثلة في الودائع وحقوق الملكية. وتأتي أهميته في إمكانية تحديد ربحية الأموال المتاحة للتوظيف المشتقة من الودائع وحقوق الملكية. وارتفاع هذه النسبة يعبر مؤشراً على

قدرة المصرف في تحقيق الأرباح من توظيف الأموال في الموجودات المربحة (الحميري، ٢٠٠٥، ٢٢).

(ه) مضاعف الملكية (EM)

تمثل هذه النسبة خارج قسمة الموجودات الكلية على مجموع حقوق الملكية (Rose, 157, 2002)، وتهدف إلى تحديد كفاءة إدارة المصرف في الاستفادة من قروضها مقارنة بحقوق الملكية من أجل تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية (الخالدي، ٢٠٠٨، ١٥٢)، وتأتي أهميته في تحديد المعدل الذي تتخفف فيه الموجودات الكلية للبنك قبل تأثر وضع المودعين والمستثمرين فيه (العجلوني، ٢٠١٠، ٤١٠).

٣. نسب ملاءة وأمان رأس المال

تعتبر نسب ملاءة وأمان رأس المال عن قدرة المصرف على الالتزام اتجاه ما عليه من مستحقات وردها وقت استحقاقها أو توظيفها لتحقيق الأرباح لأصحابها، كما تعبر عن قدرة المصرف على حماية أموال المودعين وتأمينها من المخاطر المتوقع حدوثها مستقبلاً (الشكرجي والعباس، ٢٠٠٢، ٦٣). ومن هذه النسب: نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع ونسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات (عبد الرحمن والسبعواوي، ٢٠١١، ١٥٧).

٤. نسب كفاية رأس المال

تعتبر نسب كفاية رأس المال إحدى النسب الرقابية التي تهدف إلى تأمين الحماية والأمان لأموال المودعين تجاه مختلف الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف، ومنها نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض (الكرخي، ٢٠٠٧، ٢٠٧). ومن هذه النسب: نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع، ونسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع القروض (صاحب وقُدوري، ٢٠٠٥، ١٤٥).

٥. نسب توظيف رأس المال

تُعبّر نسب توظيف رأس المال عن قدرة المصرف في توزيع موارده وإمكاناته المالية بكفاءة وفاعلية، كما تعبر عن حجم النشاط الذي يقوم به المصرف في توظيف أمواله بهدف تعظيم ثروة ملاكته، الأمر الذي يتحقق من خلال استخدام المصرف للأموال في مشروعات تدر عليه الأرباح كالقروض والاستثمارات. ومن هذه النسب: نسبة توظيف الأموال، ونسبة توظيف الموارد التقليدية، ونسبة الإقراض إلى الودائع، ونسبة القروض والتسليفات إلى حقوق الملكية والودائع (عبود، ٢٠١٣، ٩٨). ومن هذه النسب: نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (عبد الرحمن والسبعوي، ٢٠١١، ١٥٧).

٦. نسب هيكل رأس المال

تقوم نسب هيكل رأس المال بدراسة الهيكل المالي للمنشأة للمساهمة في تحقيق التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية (عبد الرحمن والسبعوي، ٢٠١١، ١٥٧). ومن هذه النسب: نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات (عبد الرحمن والسبعوي، ٢٠١١، ١٥٧).

رابعاً: قائمة حركة الأموال

تقوم فكرة قائمة حركة الأموال على دراسة التدفقات الفاتئة لتحديد مجالات تصريف الأموال واستخداماتها وأسلوب تمويلها، وتهدف إلى تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. ويقوم المحلل المالي بإعداد هذه القائمة بناءً على قائمة التدفقات النقدية (الأساس النقدي) والتي تعتمد على المدفوعات والمقبوضات النقدية من وإلى

الصندوق، أو بالاعتماد على رأس المال العامل المحدد بمقدار زيادة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، أو بمقدار ما يطرأ عليه من نقص أو زيادة من سنة إلى أخرى (عبد الرحمن، ٢٠١٢، ٦٥).

خامساً: التقييم البسيط

تقوم فكرة التقييم البسيط على بناء المحلل المالي لتصور حول الوضع المالي للعميل خلال ثلاث أو خمس سنوات اعتماداً على تجميع المبالغ الواردة في القوائم المالية المختلفة، وتقييم العميل أو طالب الائتمان. وعلى الرغم من بساطة هذه الطريقة، إلا أن اتباعها محفوف بالمخاطر للمحلل المالي المبتدئ الذي لا يملك الخبرة والمهارة في العمل (عبد الرحمن، ٢٠١٢، ٦٥).

سادساً: النسب المئوية المقارنة (طريقة نسبة ١٠٠%)

تقوم فكرة النسب المئوية المقارنة على إدراج فقرات القوائم المالية كنسب مئوية مستوحاة من مجموع الأصول والخصوم وحق الملكية، حيث تحسب صافي المبيعات كنسبة مئوية ١٠٠%، ويتم حساب الفقرات الأخرى كنسبة مئوية من المبيعات. ويستطيع المحلل المالي وفق هذه الطريقة إصدار حكمه على القوائم المالية تبعاً لما يقابله من زيادة أو نقصان في فقرات القوائم المالية والتي يقابلها زيادة أو نقصان النسب المئوية (عبد الرحمن، ٢٠١٢، ٦٥).

المبحث الثالث: القيمة السوقية والعوامل المؤثرة فيها

٢-٣-١ مفهوم القيمة السوقية ومستوياتها

تعرف القيمة السوقية للأصل بأنها القيمة النقدية المحددة لهذا الأصل من خلال قوى العرض والطلب في السوق عليه. في حين تعرف القيمة السوقية للشركة على أنها القيمة الإجمالية لأسهم هذه الشركة. وبصيغة أخرى، فإن القيمة السوقية للشركة هي مقدار النقد اللازم دفعه لمالكي الأسهم لشراء هذه الشركة في زمن معين. وتختلف قيمة الشركة في السوق من فترة زمنية إلى أخرى تبعاً لعدة عوامل، مثل: القيمة الدفترية للشركة، ومستوى الأرباح، والتوقعات الاقتصادية، ومستوى الثقة في قدرة الشركة على توليد القيمة في المستقبل (Brealey et al., 2006).

وتعتبر القيمة السوقية المقياس الأكثر شيوعاً لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية لكونها تمثل قيمة السهم في السوق، حيث يستطيع المستثمر معرفة قيمة السهم السوقية من خلال وسائل الاعلام والاتصال المتوفرة كالصحف اليومية ونشرات السوق المالي والمواقع الإلكترونية وغيرها. ولهذا تعتبر القيمة السوقية أهم القيم من وجهة نظر المستثمر. كما أنها تعكس بصفة عامة القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية، وتحدد بالعوامل الاقتصادية المحيطة. هذا وتتأثر القيمة السوقية بمعدلات الأرباح التي تقوم الشركة بتوزيعها على أسهم رأس المال وبمدى دوريتها وانتظامها. وكلما كانت هذه المعدلات منتظمة ومرتفعة زادت القيمة السوقية للسهم (البراجنة، ٢٠٠٩).

وتصنف القيمة السوقية إلى ثلاثة مستويات، وهي (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٣، ٣):

١. القيمة السوقية لسعر الإغلاق: تعبر هذه القيمة عن سعر إغلاق سهم الشركة في نهاية

الفترة.

٢. القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها: تمثل هذه القيمة ناتج ضرب عدد الأسهم المكتتب بها في سعر إغلاق سهم الشركة في نهاية الفترة.

٣. القيمة السوقية للشركات المدرجة: تمثل هذه القيمة مجموع القيم السوقية للأسهم المكتتب بها للشركات المدرجة في السوق.

٢-٣-٢ العوامل المؤثرة بالقيمة السوقية

تتصف القيمة السوقية بالقابلية للتغير والتجدد وفقاً للمعلومات الجديدة التي يحصل عليها السوق، فالتغير شبه اليومي في المعلومات يجعل المستثمرين متقلبي الآراء تجاه قراراتهم المتعلقة بالعمليات الاستثمارية في الأسهم المعروضة في السوق. كما ويحكم تلك القرارات بعض العوامل المؤثرة في القيمة السوقية. وتقسم هذه العوامل إلى قسمين (الحمداي والجويجاتي، ٢٠٠٧، ١٣٩):

١. **العوامل الداخلية:** وتتمثل هذه العوامل في مقدار التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل الخصم، حيث أن معدل الخصم يعبر عن المقدار الذي يخصم من التدفقات للوصول إلى الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب للاستثمار والذي يتحدد وفق معدل الفائدة الحقيقي، ويمثل هذا الحد الأدنى للقيمة السوقية للمنشأة.

٢. **العوامل الاقتصادية:** وتتمثل هذه العوامل في العوامل الاقتصادية الكلية المحلية والخارجية التي يتم استنباط المعلومات ذات الفائدة للمستثمرين منها. وتتمثل العوامل الاقتصادية في متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والسياستين المالية والنقدية وسعر الصرف - والذي يعتبر من العوامل الثابتة في الأردن ولذلك لم يتم التطرق له في هذه الدراسة - وغيرها والتي تؤثر بأسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي. وأهم تلك العوامل ما يلي:

أ. الناتج المحلي الإجمالي: يعبر هذا المتغير عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي، والفرق بين الناتج القومي الإجمالي وGNP والناتج المحلي الإجمالي GDP يقتصر على صافي تحويلات العاملين في الخارج أو صافي المعاملات الخارجية (سلام، ٢٠٠٤، ٢٢).

ب. معدل التضخم: يقيس هذا المتغير نسبة الزيادة الإجمالية في مؤشر أسعار المستهلك (CPI) لجميع السلع والخدمات (العلي، ٢٠١٢، ٣٩٩). كما ويمثل مقدار الضريبة التي تتكدها المنظمات على إيراداتها من أرباحها الرأسمالية، بالإضافة إلى مقدار الفائدة التي تتكدها تلك المنظمات على أموالها المقترضة من المصارف التجارية (يونس وعماد الدين، ٢٠٠٩، ١٢). يؤثر التضخم على القيمة الحقيقية للتكاليف والإيرادات (العلي، ٢٠١٢، ٣٩٩) فهو يعمل على انخفاض هذه القيمة الأمر الذي يدعم قرار الملاك والمستثمرين في توجيه أموالهم نحو أسواق الأوراق المالية وبالتالي يؤدي مثل هذا الأمر إلى زيادة الإقبال على التداول بأسهم السوق المالي وارتفاع قيمتها الإسمية نتيجة لزيادة حجم الأرباح وارتفاع عوائد الأسهم مما ينتج عنه نمو هذه الأسواق وتطورها. وبالمقابل فإن ارتفاع معدل التضخم يؤثر سلباً على تلك الأسواق، الأمر الذي يفرض على الدول طرح المزيد من الضرائب على المنظمات، وانخفاض معدل الطلب على السلع والخدمات نتيجة خفض عرض النقد من قبل البنك المركزي (Boyd et al, 2003, 48). ويعبر عن هذا المتغير من خلال نسبة مئوية (العلي، ٢٠١٢، ٣٩٩).

٢-٣-٣ مقياس Tobin's q

استخدمت مقاييس الأداء المحاسبية بشكل كبير من قبل الباحثين والمحليلين كمؤشرات لقياس الأداء المالي للمؤسسات والمنظمات، وأثبتت فاعليتها في كل من الأسواق المتطورة والأسواق الناشئة. إلا أن هذه المقاييس لم تخل من الانتقادات التي وجهت إليها، كتأثرها بالطرق المحاسبية المختلفة واعتمادها الكبير على تقديرات المحاسبين، خاصة المقاييس المبنية على الأرباح المحاسبية (المصاروة، 2011، 1).

ولحل المشاكل والانتقادات التي وجهت للمقاييس التقليدية، لجأ الباحثون إلى تطوير مقاييس حديثة تهتم بتقييم الأداء والربحية من وجهة نظر المستثمرين بالاعتماد على السوق، ومن هذه المقاييس معادلة توبين (Tobin's q)، والتي أخذت اسمها من العالم جيمس توبين عام ١٩٦٩، فهو أول من نظر إليها على أنها مقياساً للتنبؤ بالربح المتحقق عن الاستثمار في المستقبل، وقد عرفت بأنها: "نسبة القيمة السوقية للمنظمة على تكلفة الإحلال أو الاستبدال" (النعيمي، ٢٠١٢، ٢٤).

تعتبر معادلة Tobin's q مقياساً لأداء المنظمات وقيمة الموجودات والأصول غير الملموسة، ويعبر عن قيمة العلامة التجارية العادلة والعائد على توظيف رأس المال، ويستخدم في تحليل أداء المنظمات. ويعتمد حساب Tobin's q على القيمة السوقية لرأس مال المنظمة، وهو سهل الحساب حيث يركز على البيانات والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية (Khatab et al., 2011).

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

٣-١ منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج التحليلي وهي دراسة تطبيقية تعتمد على النسب المالية والمتغيرات الاقتصادية لاختبار وقياس أثر النسب المالية والمتغيرات الاقتصادية على القيمة السوقية، وذلك من أجل التعرف على تأثير المتغيرات المستقلة التي تمثلت في (هامش الفائدة / إجمالي الأصول، الأصول السائلة / إجمالي الأصول، الودائع / إجمالي الأصول، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم) على المتغير التابع (القيمة السوقية) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان المالية، و عددها (١٣) بنكاً، هي: البنك العربي، بنك المؤسسة العربية المصرفية، بنك الأردن، بنك القاهرة عمان، بنك المال الأردني، البنك التجاري الأردني، البنك الأردني الكويتي، البنك الأهلي الأردني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك الاستثمار العربي الأردني، البنك الاستثماري، بنك سوسيتية جنرال الأردن، بنك الاتحاد. وقد اشتملت العينة على جميع البنوك التجارية الأردنية.

٣-٣ مصادر جمع المعلومات

المصادر الثانوية: اعتمدت الدراسة على الدراسات والكتب التي تناولت القيمة السوقية للبنوك التجارية والعوامل التي تؤثر على القيمة السوقية في البنوك التجارية.

المصادر الأولية: واشتملت على التقارير السنوية للبنوك التجارية للفترة (٢٠٠١-٢٠١٣)، والتقارير الإحصائية التي يصدرها البنك المركزي الأردني.

٣-٤ الأساليب الإحصائية

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم العظمى والقيم الصغرى.
٢. معامل الارتباط بيرسون، ومعدل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor
لاختبار الارتباط المتعدد Multicollinearity، واختبار داربن - واتسون - (Durbin -
Watson) لاختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation.
٣. تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
٤. تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

٣-٥ وصف متغيرات الدراسة

يعرض هذا الفصل الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (إجمالي القيمة السوقية، هامش الفائدة / إجمالي الأصول، الأصول السائلة / إجمالي الأصول، الودائع / إجمالي الأصول، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بالبنوك التجارية الأردنية وإحصائيات البنك المركزي الأردني، للفترة (٢٠٠١-٢٠١٣).

١ - المتغير التابع: القيمة السوقية

جدول (١): الإحصاء الوصفي للقيم السوقية للبنوك التجارية الأردنية للفترة (٢٠٠١-٢٠١٣)

القيمة السوقية بالدينار	المقياس
691,423,614	الوسط الحسابي
1,672,345,519	الانحراف المعياري
11,140,800,000	القيمة القصوى
227,273	القيمة الدنيا

المصدر: هيئة الأوراق المالية

يعرض الجدول (١) وصفاً للقيم السوقية للبنوك التجارية الأردنية، حيث بلغ متوسط القيمة السوقية السنوي في البنوك التجارية الأردنية (691,423,614) ديناراً، وانحراف معياري (1,672,345,519) ديناراً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (11,140,800,000) ديناراً في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (227,273) ديناراً.

٢ - المتغيرات المستقلة (النسب المالية)

جدول (٢): الإحصاء الوصفي للنسب المالية في البنوك التجارية الأردنية للفترة (٢٠٠١-٢٠١٣)

النوع / إجمالي الأصول	الأصول السائلة / إجمالي الأصول	صافي هامش الفوائد / إجمالي الأصول	نسبة المديونية	المقياس %
74.18	36.51	2.82	87.02	الوسط الحسابي
7.05	13.50	0.74	3.70	الانحراف المعياري
87.52	73.40	5.38	95.54	القيمة القصوى
54.15	13.75	0.79	78.04	القيمة الدنيا

المصدر: هيئة الأوراق المالية

أ- نسبة المديونية

بلغ متوسط نسبة المديونية السنوي في البنوك التجارية الأردنية (٨٧,٠٢%)، وبانحراف معياري (٣,٧٠%). وبلغت أكبر نسبة تم تسجيلها (٩٥,٥٤%) في حين كانت أقل نسبة تم تسجيلها (٧٨,٠٤%).

ب- صافي هامش الفوائد / إجمالي الأصول

بلغ متوسط نسبة صافي هامش الفوائد / إجمالي الأصول السنوي في البنوك التجارية الأردنية (٢,٨٢%)، وبانحراف معياري (٠,٧٤%). وبلغت أكبر نسبة تم تسجيلها (٥,٣٨%) في حين كانت أقل نسبة تم تسجيلها (٠,٧٩%).

ج- الأصول السائلة / إجمالي الأصول

بلغ متوسط نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول السنوي في البنوك التجارية الأردنية (٣٦,٥١%)، وبانحراف معياري (١٣,٥٠%). وبلغت أكبر نسبة تم تسجيلها (٧٣,٤٠%) في حين كانت أقل نسبة تم تسجيلها (١٣,٧٥%).

د- الودائع / إجمالي الأصول

بلغ متوسط نسبة الودائع / إجمالي الأصول السنوي في البنوك التجارية الأردنية (٧٤,١٨%)، وبانحراف معياري (٧,٠٥%). وبلغت أكبر نسبة تم تسجيلها (٨٧,٥٢%) في حين كانت أقل نسبة تم تسجيلها (٥٤,١٥%).

٣- المتغيرات المستقلة (المتغيرات الاقتصادية)

جدول (٣): الإحصاء الوصفي للمتغيرات الاقتصادية للفترة (٢٠١٣-٢٠٠١)

معدل التضخم %	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دينار)	المقياس
4.29	13.675	الوسط الحسابي
3.39	6.005	الانحراف المعياري
13.90	23.852	القيمة القصوى
-0.70	6.364	القيمة الدنيا

المصدر: هيئة الأوراق المالية

أ- الناتج المحلي الإجمالي

بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠١٣ - ٢٠٠١) ما قيمته (١٣,٦٧٥) مليار دينار، وبانحراف معياري (٦,٠٠٥) مليار دينار. وبلغت أكبر نسبة تم تسجيلها (٢٣,٨٥٢) مليار دينار في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٦,٣٦٤) مليار دينار.

ب- معدل التضخم السنوي

بلغ معدل التضخم السنوي للفترة (٢٠١٣-٢٠٠١) ما نسبته (٤,٢٩%)، وبانحراف معياري (٣,٣٩%). وبلغت أكبر نسبة تم تسجيلها (١٣,٩٠%) في حين كانت أقل نسبة تم تسجيلها (-0.70%).

٣-٦ اختبار ملائمة النموذج

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات قام الباحث باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للدراسة وذلك بإيجاد النسب والقيم المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة وحسب سنوات الدراسة، حيث تم جمع البيانات السنوية الخاصة بالبنوك التجارية الأردنية والمتغيرات الاقتصادية للسنوات (٢٠٠١-٢٠١٣)، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات الإحصائية:

١. الاختبارات الإحصائية الأولية: وتفيد هذه الاختبارات في التأكد من ان البيانات المستخدمة في الدراسة تصلح لأغراض اختبار الفرضيات، وتضمن هذه الاختبارات الأولية صحة وموضوعية الاعتماد على نتائج تلك الاختبارات. وقد قام الباحث بإجراء الاختبارات الأولية التالية: اختبار وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد والارتباط الذاتي Multicollinearity and Autocorelation من خلال اختبار دلالة معامل الارتباط بين المتغيرات، واختبار دارين-واتسون D-W.

٢. تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد Simple & Multiple Linear Regression، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها.

أ- اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity Tests

وتشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية. ولهذا تم احتساب قيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير حسب الفرضية التي يتم اختبارها، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (٤): نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
نسبة المديونية	1.786
هامش صافي الفوائد / إجمالي الأصول	1.439
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	1.295
الودائع / إجمالي الأصول	2.040
الناتج المحلي الإجمالي	1.809
معدل التضخم	1.237

يبين الجدول (٤) أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor

كانت جميعها أكبر من العدد ١ وأقل من العدد ١٠، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة (Guajarati, 2004, 359).

ولتأكيد النتيجة السابقة تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد المتغير المستقل للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

جدول (٥): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

الرقم	المتغير	١	٢	٣	٤	٥	٦
١	نسبة المديونية	1.000					
٢	هامش صافي الفوائد / إجمالي الأصول	0.200**	1.000				
٣	الأصول السائلة / إجمالي الأصول	-0.391**	-0.113	1.000			
٤	الودائع / إجمالي الأصول	0.518**	0.506**	-0.238**	1.000		
٥	الناتج المحلي الإجمالي	-0.548**	-0.081	0.410**	-0.487**	1.000	
٦	معدل التضخم	-0.401**	-0.141	0.254**	-0.291**	0.340**	1.000

يبين الجدول (٥) أن قيمة الارتباط بين المتغيرين نسبة المديونية والنتائج المحلي الإجمالي هو (٠,٥٤٨)، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بينهما، حيث أنها أقل من (0.80)، وعليه فإن العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Guajarati, 2004, 359).

ب- اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

يشير الارتباط الذاتي إلى وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والتي لا مجال لذكرها هنا. ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار إحصائي ديرين - واتسون (Durbin-Watson Test) والذي يرمز له بالرمز $D-W$ ومقارنته بقيمتين مستخرجتين من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى المعنوية α ، وعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k ، ويرمز لهاتين القيمتين بالرمزين dl (الحد الأدنى) و du (الحد الأعلى) فإذا كانت قيمة $D-W$ أكبر من du دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة $D-W$ أقل من dl دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Guajarati, 2004, 468). والجدول رقم (٦) يبين نتائج هذا الاختبار لجميع فرضيات الدراسة.

جدول (٦): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	DI	Du	النتيجة
H01-1	1.760	1.720	1.747	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-2	1.782	1.720	1.747	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-3	1.758	1.720	1.747	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-4	1.777	1.720	1.747	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-5	1.804	1.720	1.747	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-6	1.788	1.720	1.747	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01	1.910	1.651	1.817	لا يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ أن قيم D-W للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها أكبر من du مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

٣-٧ اختبار الفرضيات

تم اخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي المتعدد، وقد كانت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنسب المالية والعوامل الاقتصادية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

وقد تم اخضاع الفرضيات المتفرعة من هذه الفرضية لتحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى H01-1:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة المديونية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

جدول (٧): نتائج اختبار أثر نسبة المديونية على القيمة السوقية

Sig t*	T	معامل الانحدار			Sig F*	F	Adjusted-r ²	r	المتغير التابع
		الخطأ المعياري	β	البيان					
0.000	-3.459	0.039	-0.133	نسبة المديونية	0.000	13.991	٠,٠٧٣	0.279	القيمة السوقية

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (نسبة المديونية) على المتغير التابع (القيمة السوقية) هو أثر دال إحصائياً (سلبياً)، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (13.991)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.000) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط ($r = 0.279$) يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين. بالإضافة إلى أن قيمة معامل التصحيح كانت ($\text{Adjusted-r}^2 = 0.073$) وهي تشير إلى أن 7.3% من التباين في (القيمة السوقية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (نسبة المديونية)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة. أما معامل الانحدار ($\beta = -0.133$) فهو يشير إلى الأثر الكلي لنسبة المديونية على القيمة السوقية، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-3.459) وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، وعليه نرفض الفرضية العدمية الأولى، ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة المديونية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية"

الفرضية الفرعية الثانية 2-H01:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة صافي هامش الفائدة / إجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

جدول (٨): نتائج اختبار أثر نسبة صافي هامش الفائدة / إجمالي الأصول على القيمة السوقية

معامل الانحدار					Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	Adjusted- r ² معامل التصحيح	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسو بة	الخطأ المعياري	β	البيان					
0.002	3.217	17.950	57.754	نسبة صافي هامش الفائدة / إجمالي الموجودات	0.002	10.352	0.053	0.241	القيمة السوقية

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (نسبة هامش الفائدة / إجمالي الأصول) على المتغير التابع (القيمة السوقية) هو أثر دال إحصائياً (إيجابي)، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (10.352)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.002) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط ($r = 0.241$) يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التصحيح كانت (Adjusted-r² = 0.053) وهي تشير إلى أن 5.3% من التباين في القيمة السوقية يمكن تفسيره من خلال التباين في (نسبة هامش الفائدة / إجمالي الأصول)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار ($\beta = 57.754$) فهو يشير الى الأثر الكلي لنسبة هامش الفائدة / إجمالي الأصول على القيمة السوقية، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (3.217) وبمستوى دلالة (Sig = 0.002). وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية، ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة هامش الفائدة / إجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية"
الفرضية الفرعية الثالثة H01-3:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

جدول (٩): نتائج اختبار أثر نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول على القيمة السوقية

معامل الانحدار					Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	Adjusted- r ² معامل التصحيح	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسو بة	الخطأ المعياري	β	البيان					
0.000	-4.363	0.966	-4.212	نسبة الأصول السائلة / إجمالي الموجودات	0.000	19.032	0.097	0.319	القيمة السوقية

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (نسبة الأصول السائلة / إجمالي

الأصول) على المتغير التابع (القيمة السوقية) هو أثر دال إحصائياً (سلبياً)، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (19.032)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.000) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط ($r = 0.319$) يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين. بالإضافة إلى أن

قيمة معامل التصحيح كانت ($\text{Adjusted-}r^2 = 0.097$) وهي تشير الى أن 9.7% من التباين في (القيمة السوقية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (نسبة الأصول السائلة/إجمالي الأصول)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار ($\beta = -4.212$) فهو يشير الى الأثر الكلي لنسبة الأصول السائلة/إجمالي الأصول على القيمة السوقية، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-4.363) وبمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$)، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة، ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الأصول السائلة/إجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية"

الفرضية الفرعية الرابعة H01-4:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الودائع / إجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

جدول (١٠): نتائج اختبار أثر نسبة الودائع / إجمالي الأصول على القيمة السوقية

معامل الانحدار					Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	Adjusted- r ² معامل التصحيح	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسو بة	الخطأ المعياري	β	البيان					
0.418	-0.813	1.946	-1.581	نسبة الودائع / إجمالي الموجودات	0.418	0.660	0.002	0.063	القيمة السوقية

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (نسبة الودائع / إجمالي الأصول) على المتغير التابع (القيمة السوقية) هو أثر غير دال إحصائياً (سلبياً)، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (0.660)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.418) وهو أكبر من 0.05، في حين كان معامل الارتباط ($r = 0.063$) يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين. بالإضافة إلى أن قيمة معامل التصحيح كانت ($\text{Adjusted-r}^2 = 0.002$) وهي تشير إلى أن 0.20% من التباين في (القيمة السوقية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (نسبة الودائع / إجمالي الأصول)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار ($\beta = -1.581$) فهو يشير إلى الأثر الكلي لنسبة الودائع / إجمالي الأصول على القيمة السوقية، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-0.813) وبمستوى دلالة (Sig = 0.418)، وعليه نقبل الفرضية الفرعية الرابعة، التي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الودائع / إجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية"

الفرضية الفرعية الخامسة H02-1:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنتائج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

جدول (11): نتائج اختبار أثر الناتج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية

معامل الانحدار					Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	Adjusted- r ² معامل التصحيح	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	β	البيان					
0.000	4.011	0.285	1.145	الناتج المحلي الإجمالي	0.000	16.087	0.082	0.297	القيمة السوقية

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي) على المتغير التابع (القيمة السوقية) هو أثر دال إحصائياً (إيجابي)، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (16.087)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.000) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط ($r = 0.297$) يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التصحيح كانت (Adjusted-r² = 0.082) وهي تشير إلى أن 8.20% من التباين في (القيمة السوقية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (الناتج المحلي الإجمالي)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار ($\beta = 1.145$) فهو يشير إلى الأثر الكلي للنتائج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (4.011) وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الخامسة، ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنتائج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية"

الفرضية الفرعية السادسة 2-H02:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

جدول (١٢): نتائج اختبار أثر معدل التضخم على القيمة السوقية

معامل الانحدار					Sig F*	F	Adjusted- r ²	r	المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	β	البيان					
مستوى الدلالة	المحسوبة	الخطأ المعياري	β	البيان	مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التصحيح	معامل الارتباط	القيمة السوقية
0.008	2.657	0.040	0.106	معدل التضخم	0.008	7.062	0.035	0.203	القيمة السوقية

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (معدل التضخم) على المتغير التابع (القيمة السوقية) هو أثر دال إحصائياً (إيجابي)، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (7.062)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.008) وهو أقل من 0.05. في حين كان معامل الارتباط ($r = 0.203$) يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التصحيح كانت

(Adjusted-r² = 0.035) وهي تشير الى أن 3.50% من التباين في (القيمة السوقية) يمكن

تفسيره من خلال التباين في (معدل التضخم)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل الانحدار ($\beta = 0.106$) فهو يشير إلى الأثر الكلي لمعدل التضخم على القيمة السوقية،

وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (2.657) وبمستوى دلالة (Sig = 0.008)، وعليه

نرفض الفرضية الفرعية السادسة، ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم على القيمة السوقية

للبنوك التجارية الأردنية".

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (١٣): * نتائج اختبار أثر النسب المالية والمتغيرات الاقتصادية مجتمعة على القيمة السوقية

جدول المعاملات Coefficient				تحليل التباين ANOVA	ملخص النموذج Model Summary		المتغير التابع	
Sig t	T	الخطأ المعياري	β	البيان	Sig F	F المحسوبة		Adjusted- r ² معامل التصحيح
0.002	-3.125	0.019	-0.060	نسبة المديونية	0.000	14.744	0.342	0.597
0.000	5.477	0.499	0.273	هامش صافي الفوائد / إجمالي الأصول				
0.018	-2.384	0.804	-1.917	الأصول السائلة / إجمالي الأصول				
0.000	3.766	0.614	2.314	الودائع / إجمالي الأصول				
0.954	-0.058	0.221	-0.013	الناتج المحلي الإجمالي				
0.792	0.264	0.025	0.007	معدل التضخم				

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أن معامل الارتباط ($R = 0.597$) تبين وجود علاقة موجبة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن أثر المتغيرات المستقلة (النسب المالية والمتغيرات الاقتصادية) على المتغير التابع (القيمة السوقية) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (14.744)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.000$) وهو أقل من 0.05، حيث ظهر أن قيمة معامل التصحيح ($Adjusted-R^2 = 0.342$) وهي تشير إلى أن (34.2%) من التباين في (القيمة السوقية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (النسب المالية والمتغيرات الاقتصادية) مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة β عند (نسبة المديونية) قد بلغت (-0.060) وأن قيمة t عنده هي (-3.125)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.002$)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. أما قيمة β عند (هامش صافي الفوائد / إجمالي الأصول) قد بلغت (0.273) وأن قيمة t عنده هي (5.477)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.000$)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. وقد بلغت قيمة β عند (الأصول السائلة/إجمالي الأصول) (-1.917) وقيمة t عنده هي (-2.384)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.018$)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. أما قيمة β عند (الودائع / إجمالي الأصول) قد بلغت (2.314) وبلغت قيمة t عنده هي (3.766)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.000$)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. وكانت قيمة β عند (الناتج المحلي الإجمالي) قد بلغت (-0.013) وبلغت قيمة t عنده هي (-0.058)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.954$)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير غير معنوي. أما قيمة β عند (معدل التضخم) قد بلغت (0.007) وبلغت قيمة t عنده هي (0.264)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.792$)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة القائلة:
"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنسب المالية والعوامل الاقتصادية
على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية"

٨-٣ النتائج

بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات، تم التوصل للنتائج التالية:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة المديونية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.
٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة صافي هوامش الفائدة / إجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.
٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.
٤. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الودائع / إجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.
٥. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنتائج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.
٦. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.
٧. أما فيما يتعلق بالفرضية الرئيسة فقد تم التوصل إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنسب المالية والعوامل الاقتصادية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية.

٣-٩ مناقشة النتائج

١- الاستنتاجات المتعلقة بالفرضية الأولى

أظهرت نتائج اختبار الفرضية وجود أثر معنوي سلبي لنسبة المديونية على القيمة السوقية للبنوك التجارية، وهذا قد يعود إلى أن الزيادة في نسبة الالتزامات في البنوك سيؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان في البنك وعدم قدرته على السداد، مما يضعف من ثقة المستثمرين بالوضع الائتماني للبنك وبالتالي انخفاض القيمة السوقية.

٢- الاستنتاجات المتعلقة بالفرضية الثانية

أظهرت نتائج اختبار الفرضية وجود أثر معنوي ايجابي لنسبة هامش صافي الفوائد / إجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية، وهذا قد يعود إلى أن الزيادة في هذه النسبة يعتبر مؤشراً على قدرة البنوك على توليد الإيرادات من نشاطها الأساسي.

٣- الاستنتاجات المتعلقة بالفرضية الثالثة

أظهرت نتائج اختبار الفرضية وجود أثر معنوي سلبي لنسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية، وهذا قد يعود إلى أن الزيادة في هذه النسبة يعتبر مؤشراً على عدم قدرة البنك على استغلال أصوله في عملياته التشغيلية وتضييع الفرص الاستثمارية بسبب تعطيل الاستثمار في الأصول بالشكل الملائم.

٤- الاستنتاجات المتعلقة بالفرضية الرابعة

أظهرت نتائج اختبار الفرضية عدم وجود أثر معنوي سلبي لنسبة الودائع / إجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية، وقد تعود العلاقة العكسية (السالبة) بين نسبة الودائع / إجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية لكون أن زيادة الودائع في البنك يرافقه زيادة في الفوائد المدفوعة لأصحاب تلك الودائع بما ينعكس على صافي الربح للعمليات، وقد يؤدي بدوره إلى الإنعكاس على القيمة السوقية. ولا يعتبر ذلك معارضاً لما تم الحصول عليه في الفرضية الرابعة، حيث تم دراسة أثر نسبة الودائع / إجمالي الأصول بشكل منفرد مع ثبات بقية العوامل مما سيظهر أن أثره سلبياً لكون القيمة السوقية تتأثر بحجم العمليات التشغيلية في البنك وزيادة عدد المودعين.

٥- الاستنتاجات المتعلقة بالفرضية الخامسة

أظهرت نتائج اختبار الفرضية وجود أثر معنوي إيجابي لمعدل الناتج المحلي الإجمالي على القيمة السوقية للبنوك التجارية، وقد يعود ذلك لعدم التوافق ما بين معدل التغيير في أثر الناتج المحلي الإجمالي مع القيمة السوقية للبنوك. حيث أن قيمة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي عادة ما تكون كبيرة نسبياً إذا تم مقارنتها بقيمة التغيير في القيمة السوقية للبنوك، وهذا ما جعل أثر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يكون معاكساً إلى ارتفاع القيمة السوقية. ولا يعتبر ذلك معارضاً لما تم الحصول عليه في الفرضية الخامسة، حيث تم دراسة أثر الناتج المحلي الإجمالي بشكل منفرد مع ثبات بقية العوامل مما سيظهر أن أثره إيجابياً لكون القيمة السوقية تتأثر بحالات الإزدهار والإنكماش في الاقتصاد الكلي.

٦- الاستنتاجات المتعلقة بالفرضية السادسة

أظهرت نتائج اختبار الفرضية وجود أثر معنوي ايجابي لمعدل التضخم السنوي على القيمة السوقية للبنوك التجارية، وهذا قد يعود إلى أن الزيادة في معدل التضخم مؤشر على ارتفاع الأسعار والذي سيرافقه بشكل طبيعي زيادة أسعار الأسهم، وبالتالي زيادة القيمة السوقية.

٧- الاستنتاجات المتعلقة بالفرضية الرئيسية

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية وجود أثر معنوي للنسب المالية والمتغيرات الاقتصادية مجتمعة على القيمة السوقية للبنوك التجارية، وقد تبين أن أثر النسب المالية جميعها كان معنوياً، في حين لم يكن للمتغيرات الاقتصادية أثراً معنوياً، وهذا قد يعتبر مؤشراً على أن النسب المالية الخاصة بالبنك الواحد تمارس دوراً مؤثراً على المستثمرين في تقييم البنك أكثر مما تؤثر به المتغيرات الاقتصادية، وهذا قد يعود إلى أن المتغيرات الاقتصادية تشتمل على جميع مجالات الاقتصاد والقطاعات وليست حصرياً على القطاع المصرفي، لهذا يلجأ المستثمرون لتقييم البنوك من خلال ما تنتشره من نسب مالية تعرض كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة لتوليد الأرباح وقدرتها على الاستمرارية.

٣-١٠ التوصيات

على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، فقد تم الخروج بالتوصيات التالية:

- ١- يقترح الباحث على إدارات البنوك التجارية أن تعيد النظر في هيكلها التمويلية، وأن تعمل على تقييم وضعها الائتماني، وأن تعرض هذا التقييم على الهيئة العامة لزيادة ثقة المستثمرين بقدرة البنوك على سداد التزاماتها بشكل مستمر.
- ٢- ضرورة التركيز على توليد الإيرادات من خلال عملية الإقراض أكثر من النشاطات الأخرى كالعمولات والاعتمادات المستندية، وذلك لزيادة الثقة بقدرة البنك على توليد الإيراد من خلال نشاطه الأساسي.
- ٣- زيادة التركيز على الاستثمار بالأصول السائلة التي يمتلكها البنك، لتقليل تكلفة الفرصة البديلة وزيادة حجم الاستثمارات وتعزيز المركز المالي للبنك.
- ٤- زيادة اهتمام البنوك بتشغيل الموارد المالية المتاحة لها عن طريق الودائع، وتوسيع دائرة الإقراض لاستغلال الودائع المتوفرة لدى البنك دون زيادة المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض إليها عن طريق تخصيص سياسة إقراض من أموال الودائع تضمن الحد الأدنى من هذه المخاطر.
- ٥- ضرورة استغلال الفرص الاستثمارية التي يعتمدها البنك، واستحداث خدمات مصرفية جديدة تزيد من الحصة السوقية للبنك خصوصاً في فترات ازدهار الاقتصاد.
- ٦- انشاء قسم خاص لدراسة حاجة العملاء من الأموال خصوصاً في فترات التضخم، واستغلال هذه الفترات لزيادة الحصة السوقية للبنك.

كشف المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. آل علي، رضا صاحب أبو حمد، (٢٠٠٢)، إدارة المصارف مدخل تحوّل كمي معاصر، دار الفكر، عمان، الأردن.
٢. البراجنة، أمجد إبراهيم، (٢٠٠٩)، اختبار العلاقة بين توزيع الأرباح وكل من القيمة السوقية والدفترية للأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٣. بمبك، توفيق عبد الرحمن، (٢٠٠٨)، التحليل المالي وتقويم الأداء، دار الجامعة، الامارات.
٤. تقرير جمعية البنوك الأردنية لعام ٢٠١٢.
٥. تيم، فايز احمد، (٢٠٠٩)، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٦. الجبوري، مهدي عطية موحى، (٢٠٠٧)، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام ٢٠٠٢، مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية، ١٤ (١)، ص ٢٥١ - ٢٧٠.
٧. الجزراوي، إبراهيم محمد علي والنعمي، نادية شاكر، (٢٠١٠)، تحليل الإئتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة: دراسة نظرية - تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (٠)، العدد (٨٣)، ص ص ١-٤٥.

٨. الجعافرة، أحمد ياسين حمد، (٢٠١٢)، "مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن: دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
٩. الحسني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن، (٢٠٠٨)، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر. ط ٤، دار وائل، عمان، الأردن.
١٠. حردان، عبد الله صلاح سعود، (٢٠٠٩)، "نموذج مقترح لقياس وتحليل أثر طرق تقييم الأداء على القيمة السوقية للبنوك التجارية في الأردن في ضوء التجارب العالمية والواقع الاقتصادي الأردني"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
١١. حمدان، خالد محمد وإدريس، وائل محمد، (٢٠٠٩)، الإستراتيجية والتخطى الاستراتيجي. دار اليازوري، عمان، الأردن.
١٢. حمدان، أحمد عبد الزهرة وثويني، فلاح حسن، (٢٠١٠)، فاعلية التحليل المالي في النشاط المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق.
١٣. حمدان، علام محمد، (٢٠١٢)، "أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها في أداء المصارف الأردنية: دراسة تحليلية للفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢٠)، العدد (٢)، ص ٣٨١-٤١٦.

١٤. الحمداني، رافعة إبراهيم والجويجاتي، أوس فخر الدين أيوب، (٢٠٠٧)، تأثير السياسة النقدية في القيمة السوقية للأسهم والسندات دراسة تحليلية لعينة من دول الخليج العربي. مجلة تنمية الرافدين، ٨٨ (٢٩).
١٥. الحميري، بشار عباس حسين جواد، (٢٠٠٦)، اثر إدارة التدفقات النقدية على الأداء المصرفي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، العراق.
١٦. الحياي، وليد ناجي، (٢٠٠٩)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. دار الثراء، عمان، الأردن.
١٧. الخالدي، حمد عبد الحسين راضي، (٢٠٠٨)، تأثير الآليات الداخلية للحاكمية على الأداء والمخاطرة المصرفية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
١٨. خريوش، حسني، وصيام، وليد، (٢٠٠٢)، "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن: دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد (١٦)، العدد (٢)، ص ص ١٣٣ - ١٥٠.
١٩. الخفاجي، علي جبران عبد علي، (٢٠١٢)، قياس العلاقة بين ممارسات الموارد البشرية والأداء المصرفي الناجح، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الأهلية العراقية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٤ (١).
٢٠. دودين، أحمد، (٢٠٠٩)، مقومات استخدام بطاقة الأداء المتوازنة في البنوك التجارية الأردنية: دراسة ميدانية. مجلة الزرقاء لمبحوث والدراسات الإنسانية، ٩ (٢)، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.

٢١. دودين، أحمد يوسف وعبد، هاني سعيد، (٢٠١٢)، أثر الالتزام بأخلاقيات الأعمال والمسؤوليات الاجتماعية في ظل الأعمال الإلكترونية على الأداء المالي (دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الأردنية). *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، ٨ (٣٣)، جامعة كربلاء، ص ١٥ - ٤٤.
٢٢. الرشدان، أيمن (٢٠٠٢)، "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية: دراسة مقارنة لمصارف مختارة (١٩٨٥ - ١٩٩٩)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
٢٣. الراوي، خالد وهيب وسعادة، يوسف (٢٠٠٦)، *التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
٢٤. أبو زعيتر، باسل جبر، (٢٠٠٦)، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين: ١٩٩٧ - ٢٠٠٤"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
٢٥. سلّام، عماد صالح، (٢٠٠٤)، *البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية*. اتحاد البنوك العربية، الطبعة الأولى.
٢٦. الشكرجي، بشار ذنون والعباس، حسن صبحي، (٢٠٠٢)، *التحليل المالي بوساطة النسب المالية للمصرف الإسلامي العراقي للفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠*. مجلة تنمية الرافدين، (٢٤)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٢٧. الشمري، خالد توفيق، (٢٠١٠)، *التحليل المالي والاقتصادي*. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٢٨. الشواورة، فيصل، والخطيب، فهد، (٢٠٠٩)، "أثر الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المقيدة في بورصة عمان على الأسعار السوقية للأسهم العادية"، *مجلة جامعة البعث*، دمشق، المجلد (٣١)، العدد (١٠)، ص ص ٩٩-١٣٥.
٢٩. صاحب، رضا وقديري، فائق مشعل (٢٠٠٥)، *إدارة المصارف*. دار ابن الأثير، الموصل، العراق.
٣٠. صالح، عادل حرحوش وسالم، مؤيد سعيدي، (٢٠٠٩)، *إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي*. عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.
٣١. صباح، بهية مصباح محمود، (٢٠٠٨)، "العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين: دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٣٢. العامري، محمد علي، (٢٠٠٧). *الإدارة المالية*. دار المناهج، عمان، الأردن.
٣٣. العاني، فيصل نافع، (٢٠١٠)، "تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
٣٤. العباس، بلقاسم، (٢٠٠٣)، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأفطار العربية، السنة (٢)، العدد (٢٣).

٣٥. عباسي، عصام، (٢٠١٢)، "تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات: دراسة حالة ليند غاز ٢٠٠٩/٢٠١١"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
٣٦. عبد الرحمن، تانيا قادر، (٢٠١٢)، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ٨ (٢٦)، ص ٥٨ - ٩١.
٣٧. عبد الرحمن، تانيا قادر والسبعوي، مشتاق محمود، (٢٠١١)، تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي المركب دراسة مقارنة لأداء المصرف الإسلامي العراقي والمصرف الإسلامي الأردني للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨). مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١ (٧)، ص ١٥٢ - ١٧١.
٣٨. عبد الهادي، محمد سعيد، (٢٠٠٨)، الإدارة المالية. الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر والتوزيع.
٣٩. عبود، سالم محمد، (٢٠٠٨)، ادارة التكاليف في النشاط المصرفي. دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق.
٤٠. عبود، سالم محمد (٢٠١٣). تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة تطبيقية في مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٣ (٥)، ص ٨٩ - ١٢٩.

٤١. عثمان، محمد داود، (٢٠٠٨)، "أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة

تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q"، أطروحة

دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

٤٢. العجلوني، محمد محمود، (٢٠١٠). البنوك الإسلامية. ط ٢، دار المسيرة، عمان،

الأردن.

٤٣. عطية، محمود صالح، (٢٠١٢)، "تحليل العوامل الموضوعية المؤثرة في سوق الأوراق

المالية مع الإشارة إلى سوق العراق"، مجلة ديالى، المجلد (٠)، العدد (٥٤)، ص ص

٦١٧ - ٦٥١.

٤٤. العلي، أحمد، (٢٠١٢)، "العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة: دراسة تطبيقية على

بعض المصارف التجارية السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،

المجلد (٢٨)، العدد (٢)، ص ص ٣٨٧-٤١١.

٤٥. فاروق، سحنون، (٢٠١٠)، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على

الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

فرحات عباس - سطيف، الجزائر.

٤٦. فهد، نصر حمود مزنان، (٢٠٠٩)، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف

التجارية. دار صفاء، عمان، الأردن.

٤٧. الكرخي، مجيد، (٢٠٠٧). تقويم الاداء باستخدام النسب المالية. دار المناهج، عمان،

الأردن.

٤٨. محمد، عبد الحسين جاسم والموسوي، أحمد حسين، (٢٠١٢)، تقييم مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية، بحث مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والإماراتية للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩. *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، ٨ (٣١)، جامعة كربلاء، ص ٢١٢ - ٢٣٤.

٤٩. المزروعى، علي سيف علي، (٢٠١٢)، "أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)", *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، العدد (١)، ص ٦١١-٦٥٠.

٥٠. المشهدي، أثير عبد الأمير حسوني، (٢٠٠٢). *نظام الحوافز وأثره في الأداء المصرفي*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، العراق.

٥١. المصاروة، أنس، (٢٠١١). *أثر مقياس الأداء المحاسبي والقيومة الاقتصادية المضافة على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن.

٥٢. مطر، محمد، (٢٠١٠)، *التحليل المالي والائتماني*. دار وائل، عمان، الأردن.

٥٣. مطر، محمد (٢٠٠٦)، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني*. ط ٢، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٥٤. موسى، نسيمه حاج، (٢٠٠٩)، *الأزمات المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

٥٥. الموسوي، حيدر يونس كاظم، (٢٠٠٩)، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الكوفة، العراق.
٥٦. النعيمي، عدنان تايه والتميمي، ارشد فؤاد (٢٠٠٨)، التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة. دار اليازوري، عمان، الأردن.
٥٧. النعيمي، شهاب الدين حمد، (٢٠١٢)، التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة Tobins q دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، ٧ (٢٠).
٥٨. النعيمي، شهاب الدين حمد، (٢٠٠٨)، تحليل تأثير مخاطرة أسعار الصرف على القيمة السوقية للأسهم العادية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المتفرعة محليا وخارجيا الأردن أنموذجاً. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، ٤ (٢)، ص ١٥٨ - ١٨١.
٥٩. هندي، منير إبراهيم، (٢٠٠٤)، الإدارة المالية مدخل معاصر. ط ٦، الإسكندرية، مصر.
٦٠. الوندائي، هشام طلعت عبد الحكيم، (٢٠٠٢)، علاقة الأداء المالي بالميزة التنافسية وأثرها في العائد والمخاطرة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
٦١. يوسف، دانة بسام، (٢٠٠٨)، "تحديد العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق عمان المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
٦٢. يونس، مفيد ذنون و عماد الدين، رعيد، (٢٠٠٩) تأثير التضخم على أسواق الأوراق المالية العربية، مجلة تنمية الرافدين، ٣١ (٩٣)، ص ٩ - ٢٢.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Alkhatib, A., (2012), "Financial Performance of Palestinian Commercial Banks", *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 3 No. 3, pp.175-184.
2. Boyd, John H. & Champ, Bruce, (2003), **Inflation and Financial Market Performance, What Have Learned in the Last years**. www.cleveland.org/research/2003
3. Brealey, R. A., Myers, S. C., & Allen, F., (2006), "**Principles of Corporate Finance**", 8th ed., Irwin McGraw-Hill Publications.
4. Chung, H., Pruitt, W., (1994), "A Simple Approximation of Tobin's q", *Financial Management Association*, Vol. 23, No. 3, PP. 70- 74.
5. Demircuc-Kunt, A. and H. Huizinga, (1999), "Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: Some International Evidence", *World Bank Economic Review*, Vol. 13, 379-408.
6. Frederick, Nsambu Kijjambu, (2014), "Factors Affecting Performance of Commercial Banks in Uganda A Case for Domestic Commercial Banks", *Proceedings of 25th International Business Research Conference*, 13 - 14 January, 2014, Taj Hotel, Cape Town, South Africa, p.1-19.
7. Gibson, Charles H, (2004), "**Financial Reporting & Analysis: Using Financial Accounting Information**", (9th ed.), Ohio: Thomson South, Western.
8. Gujarati, D.N., (2004), "Basic Econometrics", 4thed., UNA, New York, McGraw Hill.
9. Harney, Matthew & Tower, Edward, (2003), "Rational Pessimism: Predicting Equity Returns using Tobin's q and Price/Earnings Ratios", *The Journal of Investing (forthcoming)*, January 2, 2003, p. 1- 24.

10. Iranmahd, M., Heyrani, F., Aldin, M., and Moradi, N., (2012), "The Effect of Corporate Governance, Corporate Financing Decision and Ownership Structure on Firm Performance: A Panel Data Approach from Tehran Stock Exchange", *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 4, No. 6, pp. 86-93.
11. Jetman, Lawrence J. (2006), **Principles Managerial Finance**. 12th Ed., Person.
12. John P. Evens & James A. Gentry, (2003), " Using Tobin's Q Ratio to Asset the Strategy of Repurchasing Shares", *The Quarterly Journal of Indian Institute of Finance*, Vol. XVII, No.1.
13. Khatab, H. & Masood, M. & Zaman, K. & Saleem, S. & Saeed, B., (2011), Corporate Governance and Firm Performance, Acase Study of Karachi Stock Market. **International Journal of Trade, Economics and Finance**, 2.
14. King, R. & Levine, R., (1993), Finance & Growth: Shumpeter Might be Right, **Quarterly Journal of Economics**, 108:717-737
15. Lashor, William R (2008), **Financial Management Apractical Approach**. 5th Ed, Thomson South-Western.
16. Manhal, Mohammad, (2009), **Controlling and Performance Appraisal**. Basra, Sayyab Books.
17. Okelue, U., Uchenna, A.,Obinne, U., and Nonye, U., (2012), "The Structure of the Nigerian Banking Sector and its Impact on Bank Performance", *Journal of Economics and Sustainable Development*, Vol.3, No.7, pp. 30-40.
18. Ross, Stephen A & Westerfild, Randolph W & Jordan, Bred Ford D. (2006), **Fundamentals Of Corporate Finance**. 7th Ed., Irwin McGraw-Hill.
19. Rose, S Peter, (2002), **Commercial Bank Management**. International Ed. McGraw-Hill.

20. Sakawa, H., and Watanabel, N., (2011), "Corporate Board Structures and Performance in the Banking Industry: Evidence from Japan", Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1786200>.
21. Salehi Abolali, (2001), "**Application of Tobin Q Model in Listed Companies in TSE**", Unpublished Master Thesis, Allameh University, Iran.
22. Sarita, B., Zandi, G., and Shahabi, A., (2012), "Determinants of Performance in Indonesian Banking: A Cross-Sectional and Dynamic Panel Data Analysis", *International Journal of Economics and Finance Studies*, Vol. 4, No. 2, pp.41-55.
23. Scott, James W., and Arias, José Carlos, (2011), "Banking Profitability Determinants", *Business Intelligence Journal*, Vol.4 No.2, P.P. 209- 230.
24. Weaver, Samuel C. & Weston, J Fred, (2008), **Strategic Financial Management**. 13 th Ed., Thomson South-Western.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

١. هيئة الأوراق المالية www.jsc.gov.jo/

٢. جمعية البنوك في الاردن www.abj.org.jo/

٣. صندوق النقد العربي، (٢٠٠٣)، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، الربع

الرابع www.amfad.org.ae.

الملاحق

ملحق رقم (١): المصارف التجارية الأردنية (عينة الدراسة)

الرقم	اسم المصرف	الرمز	سنة التأسيس
1	البنك العربي	ARBC	1930
2	البنك الأهلي الأردني	AHLI	1956
3	بنك القاهرة عمان	CABK	1960
4	بنك الأردن	JOBX	1960
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	THBC	1974
6	البنك الأردني الكويتي	JOKB	1977
7	بنك الإستثمار العربي الأردني	AJIB	1978
8	البنك التجاري الأردني	JCBK	1978
9	البنك الإستثماري	JIFB	1989
10	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	ABCO	1989
11	بنك الأتحاد	UBSI	1991
12	بنك سوسيته جنرال/ الأردن	SGBI	1993
13	بنك المال الأردني	EXFB	1996

(المصدر: جمعية البنوك في الأردن، دليل البنوك العاملة في الأردن، ط.١٠، ٢٠١٤)

الملحق (٢): النسب المالية للبنوك عينة الدراسة (المصدر: هيئة الأوراق المالية)

١. البنك الاردني الكويتي

year	bank	LMV	LA/TA	TA	LNTA	DEPOSIT/TA	INT/TA	DEBRATIO	GDP	LNGDP	INF
2001	JOKB	18.243	0.609	569,982,163	20.161	0.708	0.030	90.730	6363.7	8.758	1.8
2002	JOKB	18.388	0.599	625,121,036	20.253	0.723	0.027	90.770	6794	8.824	1.8
2003	JOKB	19.180	0.622	717,685,211	20.392	0.712	0.030	90.540	7228.8	8.886	1.6
2004	JOKB	19.726	0.364	886,311,258	20.603	0.708	0.031	90.930	8090.7	8.998	2.6
2005	JOKB	19.865	0.377	1,408,372,182	21.066	0.641	0.026	92.300	8925.4	9.097	3.5
2006	JOKB	20.009	0.231	1,649,761,717	21.224	0.597	0.035	88.130	10675.369	9.276	6.25
2007	JOKB	20.243	0.215	2,016,727,606	21.425	0.674	0.032	88.810	12131.4	9.404	4.7
2008	JOKB	19.966	0.224	2,062,791,204	21.447	0.721	0.040	87.870	15593.4	9.655	13.9
2009	JOKB	19.756	0.213	2,138,860,149	21.484	0.733	0.038	86.310	16912.2	9.736	-0.7
2010	JOKB	19.884	0.289	2,083,965,605	21.458	0.749	0.041	84.130	18762	9.84	5
2011	JOKB	19.707	0.351	2,274,489,130	21.545	0.778	0.038	84.520	20476.6	9.927	4.4
2012	JOKB	19.529	0.345	2,409,637,456	21.603	0.741	0.037	84.270	21965.5	9.997	5
2013	JOKB	19.779	0.358	2,552,465,748	21.660	0.774	0.054	83.960	23851.6	10.08	6

٢. البنك التجاري الاردني

year	bank	LMV	LA/TA	TA	LNTA	DEPOSIT/TA	INT/TA	DEBRATIO	GDP	LNGDP	INF
2001	JCBK	17.176	0.497	386,526,238	19.773	0.663	0.028	95.270	6363.7	8.758	1.8
2002	JCBK	16.637	0.534	260,540,837	19.378	0.804	0.026		6794	8.824	1.8
2003	JCBK	16.365	0.256	116,990,334	18.578	0.817	0.040		7228.8	8.886	1.6
2004	JCBK	18.396	0.320	230,373,887	19.255	0.682	0.020	79.500	8090.7	8.998	2.6
2005	JCBK	19.003	0.239	363,145,363	19.710	0.721	0.027	81.590	8925.4	9.097	3.5
2006	JCBK	18.609	0.300	513,184,452	20.056	0.766	0.031	85.290	10675.369	9.276	6.25
2007	JCBK	18.948	0.207	549,260,650	20.124	0.716	0.032	85.210	12131.4	9.404	4.7
2008	JCBK	18.878	0.175	628,156,537	20.258	0.704	0.034	86.050	15593.4	9.655	13.9
2009	JCBK	18.589	0.204	630,087,686	20.261	0.735	0.030	85.560	16912.2	9.736	-0.7
2010	JCBK	18.762	0.264	762,778,377	20.452	0.786	0.028	87.640	18762	9.84	5
2011	JCBK	18.327	0.217	801,443,624	20.502	0.816	0.027	88.540	20476.6	9.927	4.4
2012	JCBK	18.352	0.266	844,343,030	20.554	0.779	0.027	87.750	21965.5	9.997	5
2013	JCBK	18.460	0.223	1,054,980,527	20.777	0.811	0.023	89.190	23851.6	10.08	6

٣. الاستثمار العربي الاردني

year	bank	LMV	LA/TA	TA	LNTA	DEPOSIT/TA	INT/TA	DEBRATIO	GDP	LNGDP	INF
2001	AJIB	17.330	0.317	329,741,746	19.614	0.843	0.019	89.560	6363.7	8.758	1.8
2002	AJIB	17.230	0.472	362,513,874	19.709	0.852	0.017	90.150	6794	8.824	1.8
2003	AJIB	18.020	0.591	376,014,579	19.745	0.844	0.017	89.750	7228.8	8.886	1.6
2004	AJIB	18.358	0.459	402,931,525	19.814	0.783	0.016	88.780	8090.7	8.998	2.6
2005	AJIB	18.894	0.484	477,797,560	19.985	0.830	0.015	88.760	8925.4	9.097	3.5
2006	AJIB	18.496	0.384	549,039,513	20.124	0.807	0.015	87.310	10675.369	9.276	6.25
2007	AJIB	19.114	0.251	636,778,592	20.272	0.727	0.018	81.510	12131.4	9.404	4.7
2008	AJIB	19.008	0.214	697,473,021	20.363	0.752	0.025	82.210	15593.4	9.655	13.9
2009	AJIB	18.675	0.226	800,824,481	20.501	0.783	0.029	84.340	16912.2	9.736	-0.7
2010	AJIB	18.771	0.314	871,170,777	20.585	0.799	0.030	85.160	18762	9.84	5
2011	AJIB	18.691	0.263	927,258,283	20.648	0.816	0.027	86.000	20476.6	9.927	4.4
2012	AJIB	18.757	0.281	1,032,905,639	20.756	0.807	0.029	84.980	21965.5	9.997	5
2013	AJIB	19.104	0.330	1,198,714,238	20.905	0.740	0.024	86.690	23851.6	10.08	6

٤. بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)

year	bank	LMV	LA/TA	TA	LNTA	DEPOSIT/TA	INT/TA	DEBRATIO	GDP	LNGDP	INF
2001	ABCO	17.042	0.563	310,487,563	19.554	0.754	0.021	91.110	6363.7	8.758	1.8
2002	ABCO	16.821	0.579	298,685,432	19.515	0.736	0.025	90.340	6794	8.824	1.8
2003	ABCO	18.198	0.676	332,898,304	19.623	0.673	0.025	89.490	7228.8	8.886	1.6
2004	ABCO	18.564	0.407	373,612,147	19.739	0.663	0.027	88.860	8090.7	8.998	2.6
2005	ABCO	18.872	0.336	410,786,480	19.834	0.705	0.029	87.120	8925.4	9.097	3.5
2006	ABCO	18.582	0.335	517,654,162	20.065	0.674	0.029	87.290	10675.369	9.276	6.25
2007	ABCO	18.653	0.247	601,180,052	20.214	0.737	0.029	87.130	12131.4	9.404	4.7
2008	ABCO	18.360	0.140	587,006,228	20.191	0.698	0.038	85.500	15593.4	9.655	13.9
2009	ABCO	18.163	0.138	610,981,717	20.231	0.692	0.034	84.250	16912.2	9.736	-0.7
2010	ABCO	18.337	0.339	697,212,052	20.363	0.729	0.035	84.700	18762	9.84	5
2011	ABCO	18.291	0.193	758,080,329	20.446	0.742	0.034	84.410	20476.6	9.927	4.4
2012	ABCO	18.421	0.200	827,350,973	20.534	0.696	0.037	84.200	21965.5	9.997	5
2013	ABCO	18.516	0.219	956,291,367	20.679	0.768	0.035	86.030	23851.6	10.08	6

٥. البنك الإستثماري

year	bank	LMV	LA/TA	TA	LNTA	DEPOSIT/TA	INT/TA	DEBRATIO	GDP	LNGDP	INF
2001	JIFB	11.339	0.664	415,753,221	19.846	0.875	0.008	94.010	6363.7	8.758	1.8
2002	JIFB	10.031	0.628	352,612,523	19.681	0.855	0.008	91.250	6794	8.824	1.8
2003	JIFB	10.507	0.700	366,956,913	19.721	0.857	0.013	91.220	7228.8	8.886	1.6
2004	JIFB	15.359	0.442	393,908,182	19.792	0.804	0.013	89.790	8090.7	8.998	2.6
2005	JIFB	19.153	0.413	554,885,514	20.134	0.752	0.017	87.540	8925.4	9.097	3.5
2006	JIFB	18.791	0.348	671,915,191	20.326	0.704	0.017	88.990	10675.369	9.276	6.25
2007	JIFB	18.881	0.146	699,126,874	20.365	0.785	0.017	88.670	12131.4	9.404	4.7
2008	JIFB	18.574	0.177	683,282,263	20.342	0.756	0.019	87.450	15593.4	9.655	13.9
2009	JIFB	18.469	0.167	666,715,036	20.318	0.779	0.022	86.010	16912.2	9.736	-0.7
2010	JIFB	18.642	0.197	677,216,707	20.334	0.744	0.034	84.110	18762	9.84	5
2011	JIFB	18.554	0.275	691,771,974	20.355	0.705	0.036	80.930	20476.6	9.927	4.4
2012	JIFB	18.586	0.273	708,514,095	20.379	0.662	0.037	80.910	21965.5	9.997	5
2013	JIFB	18.603	0.260	778,923,054	20.473	0.725	0.030	82.090	23851.6	10.08	6

٦. بنك المال الأردني

year	bank	LMV	LA/TA	TA	LNTA	DEPOSIT/TA	INT/TA	DEBRATIO	GDP	LNGDP	INF
2001	EXFB	17.656	0.487	237,563,121	19.286	0.559	0.027	86.480	6363.7	8.758	1.8
2002	EXFB	17.539	0.437	273,418,141	19.427	0.599	0.024	86.250	6794	8.824	1.8
2003	EXFB	18.725	0.327	309,083,808	19.549	0.590	0.029	85.190	7228.8	8.886	1.6
2004	EXFB	19.025	0.268	415,957,008	19.846	0.583	0.027	86.160	8090.7	8.998	2.6
2005	EXFB	19.635	0.289	698,362,190	20.364	0.561	0.025	80.540	8925.4	9.097	3.5
2006	EXFB	19.227	0.278	856,374,723	20.568	0.576	0.030	81.670	10675.369	9.276	6.25
2007	EXFB	19.331	0.186	939,639,235	20.661	0.541	0.027	81.660	12131.4	9.404	4.7
2008	EXFB	19.288	0.206	983,546,499	20.707	0.591	0.033	79.340	15593.4	9.655	13.9
2009	EXFB	19.145	0.178	1,074,603,476	20.795	0.667	0.031	80.640	16912.2	9.736	-0.7
2010	EXFB	19.258	0.262	1,204,769,089	20.910	0.710	0.029	82.230	18762	9.84	5
2011	EXFB	19.134	0.324	1,395,843,070	21.057	0.725	0.025	84.150	20476.6	9.927	4.4
2012	EXFB	18.948	0.289	1,606,916,984	21.198	0.649	0.026	84.890	21965.5	9.997	5
2013	EXFB	19.391	0.340	1,886,577,482	21.358	0.659	0.022	82.810	23851.6	10.08	6

٧. بنك القاهرة عمان

year	bank	LMV	LA/TA	TA	LNTA	DEPOSIT/TA	INT/TA	DEBRATIO	GDP	LNGDP	INF
2001	CABK	17.613	0.602	930,120,818	20.651	0.811	0.026	94.590	6363.7	8.758	1.8
2002	CABK	17.281	0.618	896,185,908	20.614	0.835	0.025	95.540	6794	8.824	1.8
2003	CABK	18.146	0.659	875,652,275	20.590	0.849	0.028	94.510	7228.8	8.886	1.6
2004	CABK	19.163	0.492	980,175,262	20.703	0.847	0.026	91.630	8090.7	8.998	2.6
2005	CABK	19.965	0.408	1,227,330,587	20.928	0.757	0.029	86.690	8925.4	9.097	3.5
2006	CABK	19.243	0.357	1,178,849,516	20.888	0.800	0.036	88.270	10675.369	9.276	6.25
2007	CABK	19.296	0.279	1,319,245,230	21.000	0.794	0.035	89.010	12131.4	9.404	4.7
2008	CABK	19.122	0.218	1,462,244,466	21.103	0.800	0.036	89.640	15593.4	9.655	13.9
2009	CABK	19.197	0.207	1,746,913,972	21.281	0.817	0.033	89.860	16912.2	9.736	-0.7
2010	CABK	19.578	0.351	1,843,445,180	21.335	0.796	0.041	88.830	18762	9.84	5
2011	CABK	19.440	0.289	1,940,363,261	21.386	0.796	0.042	88.480	20476.6	9.927	4.4
2012	CABK	19.432	0.298	2,024,335,814	21.429	0.741	0.043	88.080	21965.5	9.997	5
2013	CABK	19.443	0.333	2,212,969,220	21.518	0.741	0.043	88.060	23851.6	10.08	6

٨. بنك الأردن

year	bank	LMV	LA/TA	TA	LNTA	DEPOSIT/TA	INT/TA	DEBRATIO	GDP	LNGDP	INF
2001	BOJX	18.198	0.525	737,365,248	20.419	0.786	0.036	92.460	6363.7	8.758	1.8
2002	BOJX	18.103	0.485	806,548,259	20.508	0.817	0.033	92.430	6794	8.824	1.8
2003	BOJX	18.853	0.514	901,654,157	20.620	0.789	0.032	92.840	7228.8	8.886	1.6
2004	BOJX	19.340	0.367	958,920,200	20.681	0.814	0.035	92.080	8090.7	8.998	2.6
2005	BOJX	19.847	0.369	1,185,713,310	20.894	0.818	0.035	89.750	8925.4	9.097	3.5
2006	BOJX	19.375	0.363	1,376,230,654	21.043	0.823	0.040	89.800	10675.369	9.276	6.25
2007	BOJX	19.502	0.300	1,455,719,079	21.099	0.810	0.038	88.930	12131.4	9.404	4.7
2008	BOJX	19.209	0.235	1,686,018,203	21.246	0.789	0.038	88.660	15593.4	9.655	13.9
2009	BOJX	19.186	0.250	1,907,991,848	21.369	0.800	0.034	88.780	16912.2	9.736	-0.7
2010	BOJX	19.506	0.372	1,969,064,155	21.401	0.806	0.038	88.030	18762	9.84	5
2011	BOJX	19.577	0.296	2,052,858,043	21.442	0.795	0.039	86.490	20476.6	9.927	4.4
2012	BOJX	19.692	0.318	2,016,627,925	21.425	0.787	0.043	85.580	21965.5	9.997	5
2013	BOJX	19.776	0.251	2,076,936,998	21.454	0.777	0.041	84.520	23851.6	10.08	6

٩. البنك الأهلي الأردني

year	bank	LMV	LA/TA	TA	LNTA	DEPOSIT/TA	INT/TA	DEBRATIO	GDP	LNGDP	INF
2001	AHLI	17.776	0.559	1,353,923,343	21.026	0.740	0.023	94.890	6363.7	8.758	1.8
2002	AHLI	17.543	0.655	1,384,867,553	21.049	0.749	0.017	95.370	6794	8.824	1.8
2003	AHLI	18.052	0.601	1,302,400,125	20.987	0.811	0.020	94.390	7228.8	8.886	1.6
2004	AHLI	19.196	0.553	1,572,362,875	21.176	0.831	0.019	93.830	8090.7	8.998	2.6
2005	AHLI	19.795	0.471	1,674,647,045	21.239	0.771	0.035	89.170	8925.4	9.097	3.5
2006	AHLI	19.660	0.432	1,740,841,639	21.278	0.763	0.026	87.780	10675.369	9.276	6.25
2007	AHLI	19.660	0.286	1,976,151,767	21.404	0.776	0.026	90.010	12131.4	9.404	4.7
2008	AHLI	19.017	0.248	2,106,172,872	21.468	0.780	0.028	90.360	15593.4	9.655	13.9
2009	AHLI	18.935	0.250	2,256,082,381	21.537	0.800	0.026	90.420	16912.2	9.736	-0.7
2010	AHLI	19.168	0.357	2,519,664,227	21.647	0.802	0.029	90.270	18762	9.84	5
2011	AHLI	19.013	0.327	2,616,668,995	21.685	0.786	0.030	90.260	20476.6	9.927	4.4
2012	AHLI	19.057	0.341	2,650,286,719	21.698	0.754	0.032	89.810	21965.5	9.997	5
2013	AHLI	19.120	0.311	2,702,629,821	21.717	0.585	0.029	89.480	23851.6	10.08	6

١٠. بنك الإسكان للتجارة والتمويل

year	bank	LMV	LA/TA	TA	LNTA	DEPOSIT/TA	INT/TA	DEBRATIO	GDP	LNGDP	INF
2001	THBK	19.279	0.474	1,708,811,792	21.259	0.769	0.031	84.990	6363.7	8.758	1.8
2002	THBK	19.304	0.495	1,773,011,222	21.296	0.771	0.032	85.040	6794	8.824	1.8
2003	THBK	19.886	0.563	2,030,610,781	21.432	0.776	0.028	86.260	7228.8	8.886	1.6
2004	THBK	20.500	0.362	2,499,645,250	21.639	0.795	0.026	88.040	8090.7	8.998	2.6
2005	THBK	21.416	0.339	3,196,252,968	21.885	0.771	0.030	87.640	8925.4	9.097	3.5
2006	THBK	21.216	0.355	4,096,450,307	22.133	0.727	0.034	79.610	10675.369	9.276	6.25
2007	THBK	21.312	0.367	5,020,071,766	22.337	0.743	0.035	82.270	12131.4	9.404	4.7
2008	THBK	21.465	0.302	5,430,579,044	22.415	0.750	0.037	83.220	15593.4	9.655	13.9
2009	THBK	21.312	0.268	6,090,337,737	22.530	0.774	0.031	84.130	16912.2	9.736	-0.7
2010	THBK	21.437	0.470	6,679,660,443	22.622	0.781	0.028	84.670	18762	9.84	5
2011	THBK	21.424	0.405	6,937,969,687	22.660	0.775	0.029	84.890	20476.6	9.927	4.4
2012	THBK	21.455	0.351	7,091,627,609	22.682	0.785	0.034	85.240	21965.5	9.997	5
2013	THBK	21.508	0.313	7,227,090,355	22.701	0.787	0.036	85.370	23851.6	10.08	6

١١. بنك الاتحاد

year	bank	LMV	LA/TA	TA	LNTA	DEPOSIT/TA	INT/TA	DEBRATIO	GDP	LNGDP	INF
2001	UBSI	19.279	0.531	306,277,073	19.540	0.745	0.019	90.070	6363.7	8.758	1.8
2002	UBSI	19.304	0.479	371,424,702	19.733	0.823	0.018	91.080	6794	8.824	1.8
2003	UBSI	19.886	0.433	392,722,306	19.789	0.822	0.024	92.150	7228.8	8.886	1.6
2004	UBSI	20.500	0.299	510,660,717	20.051	0.784	0.022	90.410	8090.7	8.998	2.6
2005	UBSI	19.745	0.236	652,410,491	20.296	0.702	0.021	83.760	8925.4	9.097	3.5
2006	UBSI	19.168	0.265	891,725,489	20.609	0.748	0.019	88.550	10675.369	9.276	6.25
2007	UBSI	19.704	0.301	1,068,090,450	20.789	0.682	0.021	79.870	12131.4	9.404	4.7
2008	UBSI	19.468	0.290	1,134,469,444	20.849	0.684	0.027	80.740	15593.4	9.655	13.9
2009	UBSI	19.008	0.341	1,456,573,683	21.099	0.746	0.023	84.260	16912.2	9.736	-0.7
2010	UBSI	19.119	0.405	1,539,404,608	21.155	0.749	0.028	84.720	18762	9.84	5
2011	UBSI	18.785	0.425	1,461,540,317	21.103	0.695	0.029	84.610	20476.6	9.927	4.4
2012	UBSI	18.735	0.495	1,750,116,224	21.283	0.701	0.025	86.570	21965.5	9.997	5
2013	UBSI	19.017	0.281	1,927,906,298	21.380	0.707	0.027	86.920	23851.6	10.08	6

١٢. البنك العربي

year	bank	LMV	LA/TA	TA	LNTA	DEPOSIT/TA	INT/TA	DEBRATIO	GDP	LNGDP	INF
2001	ARBK	21.289	0.480	14,548,835,000	23.401	0.842	0.018	92.460	6363.7	8.758	1.8
2002	ARBK	21.205	0.500	14,714,153,000	23.412	0.827	0.018	91.260	6794	8.824	1.8
2003	ARBK	21.711	0.513	15,477,112,000	23.463	0.814	0.016	90.740	7228.8	8.886	1.6
2004	ARBK	22.155	0.369	16,786,028,000	23.544	0.802	0.017	90.470	8090.7	8.998	2.6
2005	ARBK	23.134	0.358	16,815,804,000	23.546	0.789	0.021	88.940	8925.4	9.097	3.5
2006	ARBK	22.752	0.359	18,440,138,000	23.638	0.726	0.025	83.220	10675.369	9.276	6.25
2007	ARBK	23.069	0.328	21,220,031,000	23.778	0.725	0.026	83.280	12131.4	9.404	4.7
2008	ARBK	22.815	0.324	22,751,002,000	23.848	0.724	0.024	84.260	15593.4	9.655	13.9
2009	ARBK	22.593	0.319	23,099,491,000	23.863	0.702	0.022	83.540	16912.2	9.736	-0.7
2010	ARBK	22.396	0.471	23,319,408,000	23.873	0.709	0.021	83.760	18762	9.84	5
2011	ARBK	22.156	0.463	23,921,485,000	23.898	0.719	0.021	84.060	20476.6	9.927	4.4
2012	ARBK	22.077	0.463	23,912,416,000	23.898	0.719	0.023	83.790	21965.5	9.997	5
2013	ARBK	22.154	0.423	24,538,372,000	23.924	0.715	0.024	83.880	23851.6	10.08	6

١٣. بنك سوسيته جنرال/ الأردن

year	bank	LMV	LA/TA	TA	LNTA	DEPOSIT/TA	INT/TA	DEBRATIO	GDP	LNGDP	INF
2001	SGBI	16.023	0.722	53,385,252	17.793	0.624	0.024	86.030	6363.7	8.758	1.8
2002	SGBI	16.040	0.644	64,058,073	17.975	0.656	0.031	87.860	6794	8.824	1.8
2003	SGBI	16.775	0.734	66,830,068	18.018	0.632	0.025	87.260	7228.8	8.886	1.6
2004	SGBI	17.595	0.380	107,821,953	18.496	0.597	0.029	86.970	8090.7	8.998	2.6
2005	SGBI	18.027	0.448	167,888,904	18.939	0.706	0.030	86.910	8925.4	9.097	3.5
2006	SGBI	18.427	0.355	162,794,399	18.908	0.695	0.036	84.510	10675.369	9.276	6.25
2007	SGBI	18.543	0.286	221,921,255	19.218	0.690	0.030	87.690	12131.4	9.404	4.7
2008	SGBI	18.432	0.187	275,841,242	19.435	0.594	0.035	82.450	15593.4	9.655	13.9
2009	SGBI	17.793	0.251	300,579,393	19.521	0.572	0.032	82.470	16912.2	9.736	-0.7
2010	SGBI	17.593	0.422	342,656,075	19.652	0.678	0.031	83.270	18762	9.84	5
2011	SGBI	17.676	0.254	360,971,654	19.704	0.737	0.025	83.330	20476.6	9.927	4.4
2012	SGBI	18.258	0.366	479,473,464	19.988	0.686	0.024	78.040	21965.5	9.997	5
2013	SGBI	18.304	0.267	640,797,419	20.278	0.624	0.023	82.470	23851.6	10.08	6